

الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)

المشروع الرابع



مشاورة غير رسمية

25 يوليو/تموز 2016

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

موجز تنفيذي

تؤدي الخطة الاستراتيجية (2017-2021) إلى مواصلة البرنامج مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتركز على القضاء على الجوع والمساهمة في تنشيط الشراكة العالمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهي توفر إطاراً مفاهيمياً للهيكل التخطيطي والتشغيلي الجديد الذي سيعزز مساهمة البرنامج في جهود البلدان الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وستستمد الخطة الاستراتيجية الدعم من نهج للتخطيط الاستراتيجي القطري، وإطار مالي منقح وإطار للنتائج المؤسسية. وستسمح هذه العمليات والوثائق المترابطة للبرنامج بتنفيذ الحوافز التي تركز على النتائج التي تعظم مساهماته على المستوى القطري. ويعطي النداء العالمي للعمل الذي أطلقته خطة عام 2030 الأولوية للجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع وعدم المساواة، وتشمل الجهود الإنسانية والإنمائية وتضعها ضمن السياق الأوسع للتقدم البشري والتنمية المستدامة. ووفقاً للإطار الحاكم لخطة التنمية المستدامة، سوف يُنفذ البرنامج الخطة الاستراتيجية بما يتسق مع النتائج والتعهدات التي أعلنت في القمة العالمية للعمل الإنساني.

وستظل أنشطة الاستجابة لحالات الطوارئ وإنقاذ الأرواح وسبل العيش عبر المساعدة المباشرة، أو من خلال تعزيز القدرات القطرية، تشكل الجزء الأعظم من عمليات البرنامج، وهي أنشطة تتسم بالأهمية البالغة في دعم جهود البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يبقى هدف إنهاء الجوع تحدياً عالمياً ضخماً، ومن الواجب تحقيقه في سياق الاحتياجات الإنسانية المعقدة والممتدة أكثر فأكثر. ويزيد تغير المناخ واشتداد اللامساواة من تفاقم هذه التحديات عبر تعميق هشاشة الناس أمام الكوارث. وبفضل الولاية المزدوجة للبرنامج فإن بمقدوره مراعاة الاعتبارات الإنمائية في استجاباته الإنسانية، ومواءمة تدخلات الإنعاش المبكر والتنمية وفقاً لذلك. ونتيجة هذه الولاية المزدوجة فإن خبرة البرنامج في كلا السياقين الإنساني والإنمائي أتاحت له أن يرسى نقاط قوة وقدرات فريدة لبناء الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك ما يتعلق بسياقات الأزمات الممتدة. والبرنامج ملتزم بدعم البلدان عبر الوصول إلى المحتاجين أولاً وضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ويلتزم البرنامج بأعلى معايير النزاهة، وسوف تسترشد أعمال البرنامج في جميع الأوقات بمبادئ الإنسانية، وعدم التحيز، والحياد، والاستقلال التشغيلي.

وبالنظر إلى الإطار الزمني الطموح لخطة 2030، يقدم البرنامج خطته الاستراتيجية الجديدة قبل الموعد بعام. وسيجري استعراض الخطة الاستراتيجية (2017-2021) في عام 2021 ويمكن تمديدها أو تعديلها، وسيتم استعراضها كل أربع سنوات بعد ذلك لمواءمة دورة التخطيط الاستراتيجي للبرنامج مع قرارات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

واسترشدت الخطة الاستراتيجية (2017-2021) باتفاقات المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية الكبرى، وأخذت بعين الاعتبار قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والأطر العالمية والإقليمية التكميلية التي تهدف إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية. وتستند الخطة الاستراتيجية (2017-2021) أيضاً إلى الدروس المستفادة من استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية (2014-2017)، والتقييمات والاستعراضات الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت الخطة الاستراتيجية (2017-2021) من المشاورات المكثفة داخل البرنامج ومع الشركاء.

وإذ يسلم البرنامج بأن جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر مترابطة، فإنه يعطي الأولوية للهدف 2 منها بشأن القضاء على الجوع والهدف 17 بشأن إقامة شراكات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويعكس هذا التركيز ولاية البرنامج المزدوجة ونقاط قوته والقدرات التي يتمتع بها كما هو موضح في برنامج عمله والطلب على خدماته التقنية والتشغيلية والمشاركة. وستكون الشراكات الاستراتيجية، والابتكار، وأنشطة التواصل والدعوة، وزيادة وعي الموظفين وقدراتهم بالغة الأهمية في تحقيق الخطة الاستراتيجية (2017-2021).

وتم توضيح كل غاية استراتيجية بأهداف استراتيجية، بما يتماشى مع الهدف ذي الصلة من أهداف التنمية المستدامة. ويرتكز البرنامج في تقييماته على أدائه في تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية من خلال النتائج الاستراتيجية. وتتوافق النتائج الاستراتيجية مع هدفي التنمية المستدامة 2 و17 وفقاً لقدرات البرنامج وولايته في المساعدة على القضاء على الجوع ودعم الشراكات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتركز النتائج الاستراتيجية على استجابات البرنامج لتوفير ما تحتاج إليه البلدان. وستقيس الحكومات غايات التنمية المستدامة وستستخدم لقياس التقدم نحو تحقيق خطة 2030.

والغايات الاستراتيجية، والأهداف الاستراتيجية والنتائج الاستراتيجية هي:

الغاية الاستراتيجية 1: دعم البلدان للقضاء على الجوع (هدف التنمية المستدامة 2)

الهدف الاستراتيجي 1: القضاء على الجوع [عن طريق حماية إمكانية الحصول على الأغذية]

← النتيجة الاستراتيجية 1: تمتع كل فرد بالقدرة على الحصول على الغذاء (غاية التنمية المستدامة 1-2)

الهدف الاستراتيجي 2: تحسين التغذية

← النتيجة الاستراتيجية 2: ألا يعاني أحد من سوء التغذية (غاية التنمية المستدامة 2-2)

الهدف الاستراتيجي 3: تحقيق الأمن الغذائي

← النتيجة الاستراتيجية 3: تحسين الأمن الغذائي والتغذية لأصحاب الحيازات الصغيرة (غاية التنمية المستدامة 3-2)

← النتيجة الاستراتيجية 4: أن تكون النظم الغذائية مستدامة (غاية التنمية المستدامة 4-2)

الغاية الاستراتيجية 2: إرساء الشراكات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (هدف التنمية المستدامة 17)

الهدف الاستراتيجي 4: دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

← النتيجة الاستراتيجية 5: امتلاك البلدان لقدرات معززة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (غاية التنمية المستدامة 9-17)

← النتيجة الاستراتيجية 6: اتساق سياسات دعم التنمية المستدامة (غاية التنمية المستدامة 14-17)

الهدف الاستراتيجي 5: إرساء الشراكات لتحقيق نتائج أهداف التنمية المستدامة

← النتيجة الاستراتيجية 7: إمكانية حصول البلدان النامية على طائفة من الموارد المالية للاستثمار الإنمائي (غاية التنمية

المستدامة 3-17)

← النتيجة الاستراتيجية 8: يعزز اقتسام المعرفة، والخبرة، والتكنولوجيا، الدعم لجهود البلدان الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية

المستدامة (غاية التنمية المستدامة 16-17)

وسيتم تكيف تنفيذ الخطة الاستراتيجية (2017-2021) استجابة للسياقات والقدرات والشراكات المحلية في كل بلد من البلدان التي يعمل فيها البرنامج. وستحدد الخطط الاستراتيجية القطرية النتائج الاستراتيجية التي سيسهم فيها البرنامج في كل بلد؛ وستعرض هذه المساهمات بوصفها "حصائل استراتيجية" في الخطة الاستراتيجية القطرية. وتعكس "الحصائل الاستراتيجية" الظروف والديناميات الخاصة بهذا البلد وتتواءم مع الأولويات والغايات الوطنية – بما يتسق مع القيم الأساسية للبرنامج والأمم المتحدة. وترتبط الحصائل الاستراتيجية لكل بلد مباشرة بتحقيق غايات التنمية المستدامة الوطنية، وبالتالي بالنتائج الاستراتيجية للبرنامج.

ونظراً للتحديات والحلول المترابطة، فقد يسهم تركيز البرنامج الأولي في القضاء على الجوع بشكل مباشر أو غير مباشر أيضاً في تحقيق الحصائل الوطنية أو حصائل الشركاء المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة غير الهدفين 2 و 17.

مشروع القرار

يوافق المجلس على وثيقة "الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)" وفقاً للمادة السادسة - 1 من اللائحة العامة، ويؤكد دعمه لالتزام البرنامج بمواءمة عملياته مع خطة عام 2030. ويحيط المجلس علماً بأنه من المتوقع أن تظل الاستجابة لحالات الطوارئ وإنقاذ الأرواح وسبل كسب العيش عن طريق تقديم المساعدة المباشرة محور اهتمام عمليات البرنامج، وهو ما يُعد حاسماً بالنسبة لدعم جهود البلدان من أجل تحقيق القضاء على الجوع.

أولاً- عرض عام

- 1- اجتمع زعماء العالم في سبتمبر/أيلول 2015 لإرساء إطار شامل للعمل العالمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل. وترسم الوثيقة المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" إطار عمل عالمياً محوره الناس لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والجوع، وانعدام المساواة. وتشتمل خطة عام 2030 على تحدي القضاء على الجوع الذي أعلنه الأمين العام، كما تعكسه في الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة". وتضع خطة عام 2030 الجهود الإنسانية ضمن سياق أعرض للتقدم والتنميةشريين، مع التزام قوي بعدم السماح بتخلف أحد عن الركب.
- 2- وتتسم خطة عام 2030 بنطاقها الطموح، وتعقيد التحديات التي تسعى إلى التغلب عليها، وإطارها الزمني الممتد لخمس عشرة عاماً لتحقيق نتائج مستدامة تكفل تحويل العالم. وتدعو الحاجة إلى العمل الآن: إذ تتطلب الأهداف تدابير معجلة للقضاء على الفقر والجوع بحلول عام 2030. ويتسم انخراط أصحاب المصلحة المتعددين بأهمية حاسمة.
- 3- واستجابة إلى النداء العالمي للعمل الذي أطلقته خطة عام 2030،⁽¹⁾ يقدم البرنامج خطته الاستراتيجية الجديدة قبل عام من موعدها لتعديل الاتجاه الاستراتيجي للبرنامج وتحديد مسار إسهامه في الجهود القطرية الرامية إلى القضاء على الجوع وتحقيق التنمية المستدامة. ويتواءم إطار النتائج الخاص بالخطة الاستراتيجية (2017-2021) تماماً مع خطة عام 2030 ومن المقرر أن يظل مستقراً طوال تنفيذها. وفي هذا السياق، فإن رؤية هذه الخطة الاستراتيجية (2017-2021) تتمثل في ضمان أن تكون البلدان على الطريق لتحقيق خطة التنمية لعام 2030، وخاصة الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وهو القضاء على الجوع. وسوف تولد الدروس المستفادة مزيداً من التوجيهات بشأن الطريقة التي يمكن بها أن يؤدي العمل الجماعي والمتسق إلى زيادة التقدم المحرز. وبالتالي، سيجري استعراض الخطة الاستراتيجية (2017-2021) في عام 2021، ويمكن تمديدها أو تعديلها، وسيُضطلع بالاستعراضات اللاحقة كل أربع سنوات لتحقيق الاتساق بين الدورة التخطيطية الاستراتيجية للبرنامج وقرارات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.
- 4- وستوجه الخطة الاستراتيجية (2017-2021) البرنامج طوال فترة تنفيذ خطة 2030. وستعمل الخطة على إيصال دعم البرنامج إلى جهود البلدان الساعية إلى إنهاء الجوع في صفوف الشرائح السكانية الأشد فقراً وحرماناً من الأمن الغذائي، وتُرشد مشاركة البرنامج في شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة، والتي سيتم دعمها من خلال تعزيز جهود الدعوة. والبرنامج ملتزم بالوصول إلى من هم أشد احتياجاً، مع ضمان عدم السماح بتخلف أحد عن الركب. ويلتزم البرنامج بأعلى معايير النزاهة، وسوف تسترشد أعمال البرنامج في جميع الأوقات بمبادئ الإنسانية، وعدم التحيز، والحياد، والاستقلال التشغيلي. وستكون الشراكات الاستراتيجية وأنشطة التواصل والدعوة، وزيادة وعي الموظفين وقدراتهم ضرورية لتحقيق الخطة الاستراتيجية (2017-2021). وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لتحقيق رؤية وغايات الخطة الاستراتيجية في عالم متغير باستمرار، سيكون من الضروري أن يستفيد البرنامج من الجهود المبذولة للابتكار وتعزيزها، بما في ذلك من خلال أداة تعجيل الابتكار في البرنامج.⁽²⁾

ثانياً- السياق العالمي

خطة عام 2030 (سبتمبر/أيلول 2015)

- 5- تضطلع الدول الأعضاء بقيادة الاندفاع العالمية لتحقيق خطة عام 2030. وحددت هذه الدول أهدافاً، وصل عددها إلى 17 هدفاً، وغايات متكاملة وغير قابلة للتجزئة ذات طابع عالمي وتطبيق شامل. وتدرك الدول الأعضاء ترابط الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية للتنمية المستدامة ضمن كل بلد وعبر جميع البلدان. وستتولى كل حكومة رسم غاياتها الوطنية الخاصة،

(1) انظر وثيقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة E/2015/L.16 (15 يونيو/حزيران 2015)، الفقرة 73.

(2) افتتحت أداة تعجيل الابتكار في ميونخ، ألمانيا، في أغسطس/آب 2015 لتعزيز ثقافة الابتكار في البرنامج، وتيسير التعاون مع الخبراء من مختلف القطاعات والمؤسسات. وتعمل على ربط عمليات البرنامج بأحدث التكنولوجيات، وبالتالي مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية.

مستزدة بطموحات المستوى العالمي ومراعية في الوقت ذاته للظروف الوطنية. وتدعو خطة عام 2030 إلى العمل الجماعي لمساندة الجهود القطرية.⁽³⁾ ويستمد هدف التنمية المستدامة 17، المتمثل في "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، الدعم من خطة عمل أديس أبابا ويكملها ويقر بأن الأمر يتطلب ابتداء وسائل جديدة للعمل معاً والنهوض بالنهج القائمة على الشراكات من أجل مساندة البلدان في تحقيق التنمية المستدامة في كل أبعادها.

6- وما يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبرنامج أن خطة عام 2030 تقر بأن بعض البلدان والناس أشد ضعفاً من غيرهم، وأنهم يواجهون تحديات أعظم في السعي لتحقيق التنمية المستدامة، وأنهم بحاجة إلى عناية خاصة كي لا يتخلف أحد عن الركب.⁽⁴⁾ ويعني "عدم السماح بتخلف أحد عن الركب" في الكفاح ضد الجوع الوصول إلى الجميع، نساء ورجالاً وبنات وأولاداً، مع العناية بشكل خاص بالناس الذين يعيشون في فقر مدقع، والذين يواجهون التمييز، واللاجئين، والمشردين داخلياً، وضحايا الأزمات الإنسانية المعقدة والممتدة، والعنف البالغ، والكوارث المتعلقة بالمناخ والكوارث الأخرى. وضماناً للوصول إلى من هم أشد احتياجاً فإن من الضروري أن تبذل طائفة واسعة من الجهات الفاعلة جهوداً دؤوبة على امتداد أوساط التنمية، والشؤون الإنسانية، والسلام، والأمن.

الاتجاهات العالمية والمؤتمرات والاتفاقات الدولية

7- يعاني نحو 800 مليون إنسان حول العالم من نقص التغذية. كما يعاني 159 مليون طفل تحت سن الخامسة من التقزم، و50 مليون طفل من الهزال.⁽⁵⁾ ويشكل الأطفال أكثر من نصف اللاجئين في العالم؛ وتزيد معدلات الهزال والتقزم بين الأطفال أثناء الكوارث وفي السنوات التالية لها.⁽⁶⁾ وتتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب بالأزمات الإنسانية: تزيد معدلات اعتلالهن ووفياتهن، ويواجهن أشكال العنف المتعددة. ويزيد احتمال المعاناة من نقص التغذية بين الأشخاص في الدول المتأثرة بالنزاعات بمقدار ثلاثة أضعاف عن أولئك الذين يعيشون في البلدان النامية الأكثر استقراراً. وكثيراً ما تعاني الفئات الضعيفة مثل الأطفال واللاجئين والمشردين داخلياً، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو إعاقة من محدودية إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية، ويعيش كثير منهم في حالات من النزاع وعدم الاستقرار. كما أن عدم المساواة بين الجنسين وعدم تمكين المرأة يعنيان أن النساء والفتيات أكثر حرماناً في الحالات الإنسانية ويؤديان إلى إعاقة التقدم في جميع مجالات التنمية المستدامة. وفي العديد من البلدان، تسود مظاهر عدم المساواة أو تزايد، وأصبح الجوع أيضاً يمثل تحدياً حضرياً وريفياً بشكل متزايد.

8- وفي عامي 2014 و2015، قدم البرنامج مساعدة غذائية مباشرة إلى أكثر من 78 مليون شخص سنوياً في المتوسط في 82 بلداً. وعلى الرغم من أن البرنامج منظمة ذات ولاية مزدوجة، فإن 42 في المائة من تمويله ينفق على عمليات الطوارئ، و38.5 في المائة على أنشطة الإنعاش المبكر، و6.9 في المائة على أنشطة التنمية و7.6 في المائة على العمليات الخاصة.⁽⁷⁾ وفي عامي 2014 و2015، وجهت 77 في المائة من المساعدة الغذائية و89 في المائة من التحويلات النقدية في المتوسط إلى إنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش في حالات الطوارئ، وذلك بدعم مباشر لنسبة 59.5 في المائة من المستفيدين من البرنامج. وكفل هذا الدعم استقرار الأمن الغذائي في صفوف السكان المتأثرين بحالات الطوارئ أو تحسينه عبر عمليات التوزيع العام للأغذية، أو التحويلات القائمة على النقد، التي زادت من استهلاك الأغذية ومن تنوع النظام الغذائي. كما نُفذت أنشطة لتفادي التدهور الغذائي وحالات الوفاة المرتبطة بذلك، ولمساندة المعانين من سوء التغذية الحاد في حالات الطوارئ.

(3) تنص الفقرة 61 من خطة 2030 على ما يلي: "تشكل الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ المبيّنة ضمن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة وضمن الهدف 17، على النحو المذكور أعلاه، عنصراً أساسياً لإنجاز خطتنا، بل وتتساوى من حيث أهميتها مع الأهداف والغايات الأخرى. وسنمنحها الأولوية على قدم المساواة في جهود التنفيذ التي سنبذلها وضمن إطار المؤشرات العالمية لرصد الأشواط المقطوعة".

(4) خطة 2030، الفقرتان 21 و22 "تستحق أشد البلدان ضعفاً... اهتماماً خاصاً، شأنها في ذلك شأن البلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. وهناك أيضاً تحديات خطيرة داخل العديد من البلدان المتوسطة الدخل". الفقرة 23 "وقد عقدنا العزم على اتخاذ مزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، وفقاً للقانون الدولي، لإزالة العقبات والمعوقات ولتعزيز الدعم وتلبية الاحتياجات الخاصة لمن يعيشون في مناطق متضررة من حالات طوارئ إنسانية معقدة وفي مناطق متضررة من الإرهاب".

(5) منظمة الأمم المتحدة للطفولة - منظمة الصحة العالمية - مجموعة البنك الدولي. 2015. *التقديرات المشتركة لسوء تغذية الطفل - المستويات والاتجاهات*. والمتاح في <http://www.who.int/nutgrowthdb/estimates2014/en/>

(6) Hsiang, S. and Anttila-Hughes, J. 2013. *Destruction, Disinvestment, and Death: Economic and Human Losses Following Environmental Disaster*. Available at <http://ssrn.com/abstract=2220501>; Silventoinen, K. 2003. Determinants of variation in adult body height. *Journal of Biosocial Sciences*, 35(2):263-285

(7) زائد 5 في المائة على العمليات الثنائية، الصناديق الاستثنائية، والصناديق العامة التي لا يمكن تخصيصها حسب المشروع أو العملية. وهذه متوسطات لعامي 2014 و2015.

- 9- وفي الحالات الأكثر استقراراً ساند البرنامج المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تحويل مشترياته المحلية إلى أداة لمعالجة أمر الجوع عبر توفير سوق لهؤلاء المزارعين ودعمهم في تحسين جودة المحاصيل وزيادة مبيعاتهم إلى البرنامج وإلى المشترين الآخرين. أما في حالات الإنعاش المبكر فقد عمل البرنامج على النهوض بالأمن الغذائي للمجتمعات المحلية والأسر الضعيفة من خلال توفير الأغذية أو التحويلات القائمة على النقد، مع القيام في الوقت ذاته بمساعدة المجتمعات المحلية على استصلاح الأراضي و(إعادة) بناء السدود والآبار، والطرق الفرعية، والأصول الأخرى. وفي السياقات المتنوعة سعى البرنامج إلى الحد من تعرض الأسر الضعيفة لتغير المناخ والكوارث عبر مساعدة المجتمعات المحلية المحرومة من الأمن الغذائي على الاستعداد للكوارث المناخية، والتصدي لها، والانتعاش منها. وفي العقد الماضي تضمن نحو نصف عمليات الطوارئ والإنعاش في البرنامج التصدي للكوارث المناخية؛ وفي السنوات الخمس الأخيرة اشتملت نسبة لا تقل عن 40 في المائة من عمليات البرنامج على أنشطة للحد من مخاطر الكوارث. وساند البرنامج الحكومات في بناء قدرتها على إدارة مخاطر الكوارث والنهوض بالأمن الغذائي، مع الاستثمار في الوقت ذاته في نُظم الإنذار المبكر والاستعداد. وقدم البرنامج العون أيضاً لضمان الحصول الكافي على الأغذية المغذية للأطفال عن طريق برامج التغذية المدرسية التي ساندت في المتوسط قرابة 18 مليون طفل في 64 بلداً في عامي 2014 و2015.
- 10- واستجاب البرنامج لثلاث عشرة حالة طوارئ كبيرة في عام 2014 و12 في عام 2015. وتؤدي الاتجاهات الحالية في تغير المناخ والأزمات المتعلقة بالزراعات والصحة إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في جوع، وتشير إلى أنه سيظل من الضروري أن يواصل البرنامج الاحتفاظ بتركيز قوي على إنقاذ الأرواح وسبل العيش في حالات الطوارئ إذا كان يريد مساعدة البلدان في تحقيق خطة 2030. فتغير المناخ يهدد تعطل النظم الغذائية عن طريق زيادة تواتر وشدة الأخطار الطبيعية، بما لذلك من أثر غير متناسب على الأسر الضعيفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. كما أن استمرار انتشار النزاعات وتجزؤها يؤدي إلى زيادة النزوح وزيادة الاحتياجات الإنسانية.
- 11- ويشير تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015⁽⁸⁾ إلى ما يلي: "على مدى السنوات الثلاثين الماضية، تطورت أشكال الأزمات تدريجياً من أحداث كارثية، قصيرة الأجل، وحادة وواضحة للغاية إلى حالات هيكلية وأطول أجلاً وامتداداً [...]". وبعبارة أخرى، أصبحت الأزمات الممتدة هي القاعدة الجديدة، في حين أن الأزمات الحادة قصيرة الأجل هي الاستثناء الآن. وقد اعتمدت لجنة الأمن الغذائي العالمي "إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة" في عام 2015،⁽⁹⁾ وذلك إقراراً بأثر انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية على السكان المتضررين. ويتمتع البرنامج بنقاط قوة وقدرات فريدة للاستجابة للسكان المتضررين في الأزمات الممتدة، وللعمل على المبادئ التي وضعتها لجنة الأمن الغذائي العالمي ضمن إطار العمل المذكور. وقد سمحت ولاية البرنامج المزدوجة له بتراكم خبرة كبيرة في السياقات الإنسانية والإنمائية، مما جعله في وضع مناسب تماماً للمساعدة في تعزيز قدرة الأشخاص المتضررين على الصمود في الأزمات الممتدة عن طريق استخدام عدسة إنمائية أيضاً في استجابته الإنسانية، وعن طريق موامة تدخلاته بشأن الإنعاش والتنمية وفقاً لذلك.
- 12- وتقر خطة عام 2030 بأن الحاجة تدعو إلى تدابير متزامنة في السياقات المختلفة وعلى امتداد القطاعات المختلفة. ويمكن القضاء على الفقر والجوع إلى الأبد إذا عولجت أسبابها الجذرية المترابطة. وتكتسي هذه المعالجة أهمية بالغة حيثما يوجد الجوع، وتتماشى مع دعوة خطة 2030 إلى إعطاء الأولوية لأولئك الذين يعيشون في حالات النزاعات والكوارث والمخاطر والضعف. ودعماً لخطة 2030، فإن الأنشطة التي تهدف إلى القضاء على الجوع تشتمل على الوثائق الختامية لمؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الهامة، وخاصة القمة العالمية للعمل الإنساني.
- 13- وقد ركزت القمة العالمية للعمل الإنساني الاهتمام العالمي على نطاق التغييرات المطلوبة لمواجهة حجم التحديات التي تواجهنا. وتشير الاتجاهات في الكوارث المناخية، والنزاعات داخل الدول، والنزوح إلى أن العالم سيواجه عدداً متزايداً من الأزمات المعقدة والممتدة خلال العقود المقبلة. وقد أوضحت القمة أن الموارد والأموال المتوافرة حالياً لنظام العمل الإنساني لم تعد وحدها كافية لتلبية احتياجات المجموعات السكانية الأشد حرماناً. ويحتاج الأمر إلى نهج متنسق من أجل التصدي للأسباب الجذرية للأزمة بصورة مستدامة، بما في ذلك دبلوماسية سياسية لمنع النزاعات وحلها، وتكامل الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام.

(8) منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبرنامج. تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015، الصفحة 38. روما.

(9) <http://www.fao.org/cfs/cfs-home/activities/cfs-fipc/en/>

14- وأكد المشاركون أنه يجب تلبية الاحتياجات الإنسانية عن طريق تمويل مناسب ويمكن التنبؤ به، وأعلن عن التزامات بتوسيع قاعدة المانحين. وكان هناك تأكيد على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية دون قيود، وعلى المبادئ الإنسانية، ومعايير الحماية الدولية باعتبارها من الأمور الضرورية؛ وهناك حاجة ملحة إلى التقيّد بهذه المبادئ وتعزيزها. وصمّم المشاركون أيضاً على اتباع نهج جديد لتلبية احتياجات المشردين داخلياً واللجئين، بحيث يلبي سواء الاحتياجات الإنسانية الفورية أو الأهداف الإنمائية البعيدة المدى الرامية إلى تعزيز الاعتماد على الذات لدى اللاجئين والمشردين داخلياً والمجتمعات المضيفة.

15- ووفقاً للإطار الحاكم لخطة التنمية المستدامة، فإن هذه الخطة الاستراتيجية تُلزم البرنامج بمتابعة النتائج والتعهدات التي أسفرت عنها القمة العالمية للعمل الإنساني، وخاصة تلك المتعلقة بالصفقة الكبرى. ويؤيد البرنامج بصورة كاملة اتباع نهج مشترك، يتمحور حول الناس، وقائم على أساس الاحتياجات، ويسترشد بالمبادئ الإنسانية. ويلتزم البرنامج أيضاً بالشفافية، والمساءلة تجاه السكان المتضررين، والعمل بالتنسيق مع الجهود الأخرى بناءً على مواطن قوته الأساسية من أجل تحقيق نتائج جماعية. وفي التحديث السنوي لدور البرنامج في التقرير الخاص بالنظام الإنساني الجماعي، وفي تقريره عن الأداء السنوي، سوف يعكس البرنامج أعماله بشأن تنفيذ نتائج القمة العالمية للعمل الإنساني.

16- وتشمل الصفقة الكبرى التزاماً خاصاً بزيادة المساعدات القائمة على النقد. ويعمل البرنامج بالفعل على زيادة تحويلاته القائمة على النقد عن طريق وجوده في أكثر من 50 بلداً – حيث يصل إلى قرابة 10 ملايين شخص بتحويلات نقدية تبلغ قيمتها قرابة مليار دولار أمريكي. وقد حظي البرنامج باعتراف الحكومات وجهات فاعلة أخرى بأنه شريك هام في المبادرة بزيادة التحويلات القائمة على النقد. ويلتزم البرنامج التزاماً كاملاً بتولي هذا الدور القيادي، وتوفير التحويلات القائمة على النقد لطائفة من الاحتياجات الأساسية في سياقات يرتبط فيها بخطط وطنية للحماية الاجتماعية. وسوف يتوسّع البرنامج في دعمه لإدارة التحويلات النقدية، والأدوات والنهج المشتركة تجاه الإدارة الرقمية للمستفيدين، وإجراءات القياس مع عدد متزايد من الشركاء. وسوف يوجه البرنامج اهتماماً خاصاً في شراكته لتعزيز قدرة المستجيبين المحليين للأزمات.

17- وتشمل المؤتمرات والاتفاقات الرئيسية الأخرى ذات الأهمية في القضاء على الجوع ما يلي:

◀ *المؤتمر العالمي المعني بالحد من أخطار الكوارث (مارس/آذار 2015):* يعيش أكثر من 80 في المائة من المحرومين من الأمن الغذائي على المستوى العالمي في بلدان معرضة للمخاطر الطبيعية ومعاناة من تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية. (10) وتؤثر الكوارث على كل أبعاد الأمن الغذائي: فبدون الحماية من أخطار الكوارث فإن الناس الأشد ضعفاً يعجزون عن البدء ببناء قدرتهم على الصمود. ويسهم إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في خطة عام 2030 والحد من الجوع ولا سيما من خلال ندائه الداعي إلى الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث لامتلاك القدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال نظم الحماية الاجتماعية، وتعزيز التأهب للكوارث لضمان الاستجابة الفعالة ومن أجل "إعادة البناء على نحو أفضل".

◀ *المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (يوليو/تموز 2015):* أدمجت خطة عمل أديس أبابا في خطة عام 2030 عبر الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. ورغم التقدم الواسع المتجلي في خطة عمل أديس أبابا، فما تزال هناك مسائل مهمة معلقة. وعلى سبيل المثال فإن الأدوات والموارد المتاحة حالياً للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية غير كافية لتلبية الاحتياجات طويلة الأمد للمجموعات السكانية المعرضة للأزمات. وثمة حاجة إلى أن يوظف المجتمع الدولي المزيد من الاستثمارات في الإنعاش من الكوارث والنزاعات، وفي تمويل جهود الحد من المخاطر. وغالباً ما يكون التمويل للحماية الاجتماعية والاستجابة الإنسانية،

(10) Index for Risk Management. 2014. Natural Hazard Composite Indicator; EM-DAT. 2014. International Disaster Database (online); International Food Policy Research Institute, Weltungerhilfe and Concern Worldwide. 2014 Global Hunger Index data; World Bank. 2014. Population figures (online); Global assessment of soil degradation (GLASOD) assessment of human-induced soil degradation, 1990; Bai, Z.G., Dent, D.L., Olsson, L., and Schaeppman, M.E. 2008. Proxy global assessment of land degradation. Soil Use and Management, 24(3): 223–234 (September).

وخاصة في السياقات الهشة والغارقة في النزاعات (التالية للنزاعات) غير كاف، مما يقلل من فرص التصدي للقوى المحركة الكامنة وراء الضعف والمخاطر.⁽¹¹⁾

◀ **اتفاق باريس المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (ديسمبر/كانون الأول 2015):** يخالف التغير المناخي أثراً سلبياً هائلاً على المحرومين من الأمن الغذائي.⁽¹²⁾ ويمكن أن يزيد من مخاطر الجوع وسوء التغذية بنسبة تصل إلى 20 في المائة بحلول عام 2050.⁽¹³⁾ ومن شأن تغير المناخ أن يعمق الضعف أمام الكوارث،⁽¹⁴⁾ وخاصة في البيئات التي تعاني من ندرة الموارد وينتشر فيها انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وبفعل هذا التغير تترادف الفيضانات وموجات الجفاف من حيث الوتيرة والشدة. وتتطلب هشاشة الناس ونظم الإنتاج الغذائي إزاء تغير المناخ جهوداً أوسع وتعزيزاً للقدرات في ميادين نظم الإنذار المبكر؛ والتأهب للطوارئ؛ وتقييم المخاطر وإدارتها بشكل شامل؛ والتأمين إزاء مخاطر الكوارث؛ وبناء القدرة على الصمود لدى المجتمعات المحلية، وسبل العيش، والنظم الإيكولوجية. وتندرج شبكات الأمن وأنظمة الحماية الاجتماعية في عداد الخيارات المثلى لتمكين الناس الأشد حرماناً بحيث يبدأون بالتكيف مع التغير المناخي وبناء القدرة على الصمود. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري أن يدمج البرنامج خطط العمل الوطنية التي تعتمدها الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في نهج التخطيط الاستراتيجي القطري للبرنامج.

◀ **مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) (أكتوبر/تشرين الأول 2016):** ثمة إقرار بأن الجوع وسوء التغذية في صفوف فقراء المناطق الحضرية يشكلان تحدياً أمام تنفيذ خطة عام 2030. ويؤدي التمدين السريع إلى زيادة مطردة في أعداد سكان الأحياء الفقيرة؛ وتتفق الأسر الحضرية المعتمدة جانباً كبيراً من دخلها على الأغذية، مما يجعلها ضعيفة للغاية إزاء الصدمات السريعة المفاجئة أو الاختناقات في الإمدادات؛ وتتسبب النزاعات في نزوح أعداد متزايدة من السكان إلى المناطق الحضرية. وسيكون تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك شبكات الأمن وخدمات التغذية مسألة بالغة الأهمية للحد من الجوع في المناطق الحضرية. [يُستكمل بعد صدور نتائج الموئل الثالث].

18- وتتسق خطة عام 2030 والخطة الاستراتيجية (2017-2021) أيضاً مع القرارات الأخرى ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة وتدعمها، بما في ذلك القرار السنوي بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية الذي يُسهم فيه البرنامج بنشاط جنباً إلى جنب مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وفي عام 2015 قدم هذا القرار⁽¹⁵⁾ توصيات بشأن كيفية المضي قدماً في العمل غير المنجز في القضاء على الجوع وسوء التغذية، وهو ما يعتبر أمراً أساسياً لبرنامج التحول للتنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص فإن القرار يسلم بأهمية الأطر التكميلية الداعمة في الكفاح ضد الجوع وسوء التغذية، بما في ذلك، وعلى سبيل المثال، خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وتوصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي، وتحدي القضاء على الجوع، والاتفاق العالمي للتغذية والنمو، والمؤتمر الدولي الثاني بشأن التغذية وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية.

الدروس المستفادة من استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج (2014-2017)

19- بغية تنوير الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج فقد أجري استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج (2014-2017) في عام 2015. وكانت الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لهذا الاستعراض على النحو التالي:

◀ تتداخل رسالة البرنامج وولايته مع الغايات المؤسسية وخطط السياسات العالمية. وينبغي أن توفر الخطة الاستراتيجية الجديدة إطاراً مفاهيمياً متيناً وأن تركز عمل البرنامج، باستخدام التحول نحو أهداف التنمية المستدامة كفرصة للقيام بذلك؛

(11) WFP, OCHA, IFRC, UNHCR, UN-HABITAT, UNICEF, UNDP, WHO and IOM. 2015. *Financing for Development: Addressing the Humanitarian-Development Divide*.

(12) World Bank. 2015. *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty*. Washington, DC.

(13) Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). 2014. *Climate Change 2014: Synthesis Report. Contribution of Working Groups I, II and III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. Geneva.

(14) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. (2013) تقرير التقييم الخامس. <http://www.ipcc.ch/>.

(15) A/RES/70/223

- ◀ حقق الانتقال إلى المساعدة الغذائية نتائج إيجابية وينبغي تدعيمه، وذلك باستخدام الخطط الاستراتيجية القطرية في توضيح الميزة النسبية للبرنامج على الصعيد القطري.
- ◀ ينبغي أن يوفر استعراض الإطار المالي نموذجاً تموالياً متوائماً على نحو أنسب مع مهمة البرنامج المعتمدة في الأجلين القصير والطويل، ومن ثم تعزيز الخطط الاستراتيجية القطرية بإرساء صلات أقوى بين الأهداف المالية والأهداف التشغيلية في الأجلين القصير والطويل.
- ◀ ينبغي أن تعكس الخطة الاستراتيجية للبرنامج على نحو أفضل ما يقدمه البرنامج من خدمات حاسمة إلى المجتمع الإنساني الأوسع باعتباره الوكالة الرائدة في مجموعتي اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ، وكمدير لخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية.
- ◀ وفي ضوء العدد غير المسبوق من حالات الطوارئ فإنه يتعين الحفاظ على الامتياز الأساسي للبرنامج في مجال الاستجابة للطوارئ والاستعداد لها وتعزيزه حسب الاقتضاء.
- ◀ ينبغي للبرنامج أن يواصل التفكير في آثار تغييرات نموذج العمل على هيكله ووظيفته، مثل التحويلات القائمة على النقد والمشتريات المحلية.
- ◀ ينبغي للبرنامج أن يواصل بناء قاعدة الأدلة، بما في ذلك من خلال تحسين قياس النتائج، بما يبسر إعداد تقارير أكثر متانة وحسماً بشأن الأداء المؤسسي.

نتائج التقييم

- 20- تستند الخطة الاستراتيجية (2017-2021) إلى عمليات التقييم التي قام بها مكتب التقييم في البرنامج خلال عامي 2014 و2015. وترد أهم الاستنتاجات في تقرير التقييم السنوي لعامي 2014 و2015، والتقرير التجميعي لتقييمات العمليات 2014-2015.⁽¹⁶⁾
- 21- وتشمل نتائج التقييم الرئيسية ما يلي:
 - ◀ يعتبر التحول المتواصل للبرنامج من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية مفيداً جداً لحلول الجوع المستدامة، ويضع البرنامج في موقع جيد للقيام بالتحويلات التي تدعو إليها خطة عام 2030.
 - ◀ تؤكد التقييمات نقاط قوة البرنامج في ميدان الاستجابة للطوارئ، ولا سيما الكوارث المفاجئة الواسعة النطاق. على أن إدارة حالات الطوارئ المتعددة من المستوى 3 قد أدى إلى صرف الانتباه عن حالات الطوارئ الأخرى الممتدة والمزمنة وذات المستوى الأدنى.
 - ◀ بمقدور البرنامج أن يقدم مساهمات مهمة في السياقات الدينامية للبلدان المتوسطة الدخل، حيث يؤدي التفاوت في الفرص إلى هشاشة الأوضاع في غالب الأحيان. على أن القيام بذلك يتطلب من البرنامج تعزيز تركيزه على أنشطة تمتمين السياسات والنظم الوطنية، والعمل في شراكات باستخدام نهج أشد انتظاماً إزاء تنمية القدرات الوطنية في الميادين التي يتمتع فيها بخبرة مثبتة.
 - ◀ تخلص التقييمات إلى أن هناك تغييراً في التزام البرنامج وتمويله لدوره القيادي في تنسيق المجموعات الإنسانية الأساسية.
 - ◀ تكشف التقييمات عن صورة مختلطة بشأن التعاون بين وكالات الأمم المتحدة ومع المنظمات الشريكة غير الحكومية. وستمكن القيادة وتحديد الأولويات للبرنامج من أن يجني الفوائد الكاملة من هذه الطائفة المتنوعة الواسعة لعلاقات الشراكة. كما

أن هذه التقييمات تُسلط الضوء أيضاً على الحاجة إلى تعزيز الاتساق على امتداد البرنامج فيما يتعلق بالمواءمة مع النظم الوطنية.

ما تزال نظم وقدرات الرصد الحالية في البرنامج غير كافية لقياس وتحليل النتائج على مستوى الحصائل. وتؤدي التحديات المتعلقة بتقرير مدى كفاءة البرنامج، وفعاليتيه، وميزته النسبية، المترافقة مع سلسلة النتائج غير الواضحة في تصميمات المشروعات، إلى الحد من قدرة البرنامج على إدارة النتائج استناداً إلى تحليل التدابير الناجحة وغير الناجحة.

الاستعراضات والتقييمات الخارجية

22- إلى جانب عمليات الاستعراض والتقييم الداخلية التي أجراها البرنامج فإن أداءه قد خضع لتقييمات خارجية، بما في ذلك تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف عام 2013. وكانت هذه التقييمات والتقديرات إيجابية عموماً حيث لاحظت أن "البرنامج يتمتع بموقع جيد لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ وبميزة نسبية قوية في السياقات الإنسانية بسبب العديد من نقاط القوة الملحوظة وهي: الاستثمار والتركيز القويان للبرنامج إزاء التأهب للطوارئ والاستجابة لها في مختلف أرجاء المنظمة، ومصداقية تقييمات الاحتياجات واستخدامها في تنوير البرمجة، والإجراءات الأمنية المتينة لحماية الموظفين، وممارسات الشراء الفعالة، والاستراتيجيات القوية لإدارة المخاطر، والاستجابة حسنة التوقيت للأحداث والكوارث، والإجراءات المنسقة مع الشركاء المبرمجين، والمساهمة النشطة في الخطط والنداءات المشتركة بين الوكالات".⁽¹⁷⁾ كما تشير التقارير إلى قدرة البرنامج على العمل في بيئات عسيرة ومتقلبة في غالب الأحيان، مثل الأقاليم التي تمزقها النزاعات أو الحروب، والبلدان المعانية من الصدمات المناخية المتكررة، حيث يصعب تسليم الأغذية والبنود غير الغذائية وحيث يمكن أن تتقلب الاحتياجات بصورة واسعة وسريعة.⁽¹⁸⁾ كما تلقى البرنامج درجات عالية باستمرار في ميدان المساءلة المالية. وعلى سبيل المثال فقد صنفت المبادرة الدولية للشفافية في المعونة البرنامج في المرتبة الأولى من حيث الشفافية المالية، علماً بأن هذه المبادرة تصدر تصنيفاً نافذاً يغطي 381 منظمة دولية تعمل في مجال المعونة والتنمية.⁽¹⁹⁾

23- ويستند إطار النتائج المفاهيمية للبرنامج المعروض في القسم "ثالثاً" إلى النتائج الداخلية لاستعراض منتصف المدة، وتقدير قابلية تقييم الخطة الاستراتيجية (2017-2014)، وعمليات التقييم لعامي 2014 و2015. كما يراعي الإطار التقييمات والاستعراضات الخارجية البارزة، وتوصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

ثالثاً- تموضع البرنامج لدعم خطة عام 2030

رؤية البرنامج وغاياته

24- يبنى البرنامج بشكل كامل الرؤية المحددة في خطة عام 2030 الساعية إلى إرساء عالم متحرر من الجوع في سياق تنمية مستدامة منصفة ومسؤولة بينياً. وهذه الرؤية عالمية وشاملة، وتعكس الالتزام بعدم السماح بتخلف أحد عن الركب. واستناداً إلى تاريخ البرنامج ذاته وولايته، وإدراكاً منه بأن كل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر مترابطة، فإن البرنامج يمنح الأولوية لهذين اثنين من أهداف التنمية المستدامة هما: الهدف 2 الداعي إلى القضاء على الجوع، والهدف 17 المتعلق بإرساء الشراكات من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع المساهمة في الوقت ذاته في بلوغ الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة رهناً بالسياقات القطرية والأولويات الوطنية. ويعكس هذا التركيز ولاية البرنامج المحددة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1741 الصادر عام 1961⁽²⁰⁾ وبيانات الرسالة اللاحقة، وكذلك نقاط قوته، وقدراته، وإمكانياته على نحو ما هو مثبت في برنامج عمله والطلب على

(17) Multilateral Organization Performance Assessment Network. 2013. WFP 2013 Report, Vol. 1, p. 12

(18) DFID. 2016. Multilateral Aid Review 2015. London

(19) للاطلاع على تصنيف المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، توجه إلى الجدول في هذه الصفحة واضغط مرتين على كلمة 'Score' في أعلى الجدول.

(20) A/RES/1714 (XVI)، وبصفة خاصة الفقرة 10 من القرار.

"عند إدارة البرنامج ينبغي إيلاء الاهتمام لما يلي:

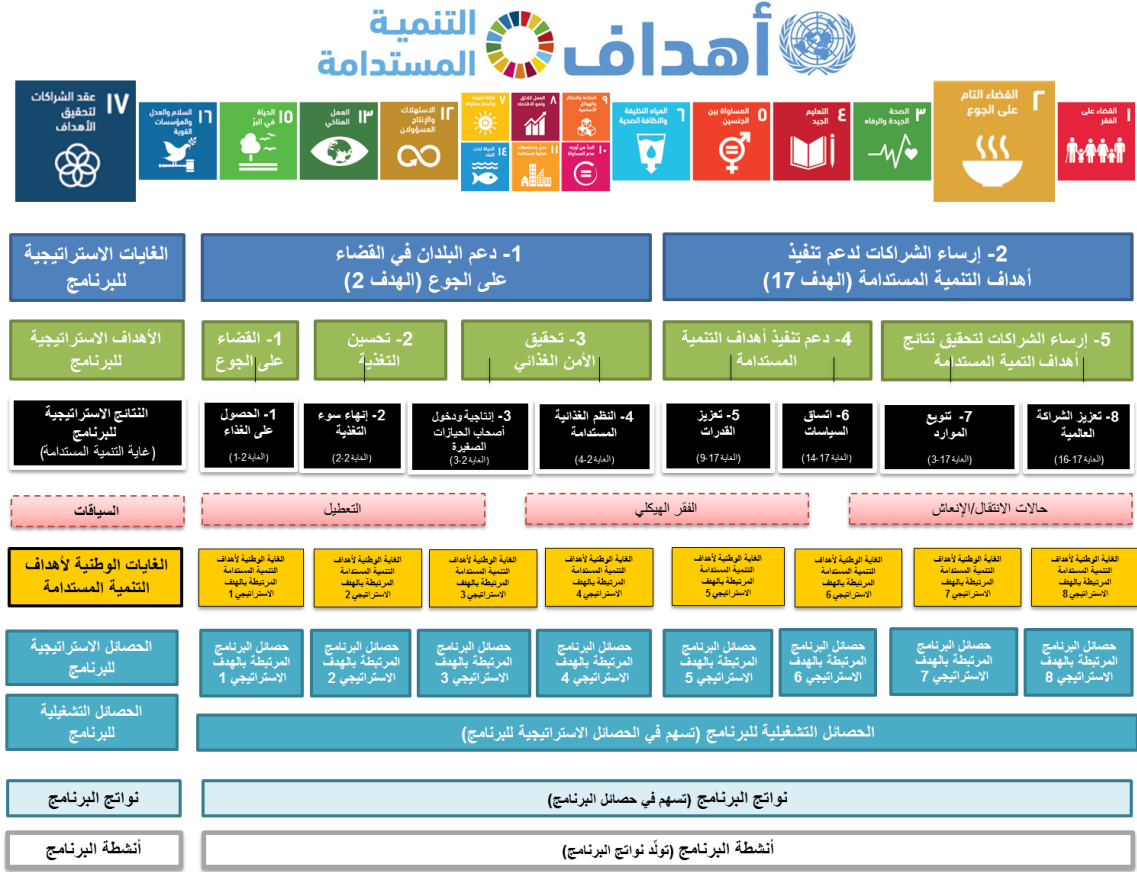
(أ) وضع إجراءات منتظمة وكافية على أساس عالمي لتلبية الاحتياجات الغذائية في حالات الطوارئ وحالات الطوارئ المتصلة بسبب سوء التغذية المزمن (يمكن أن يشمل ذلك بناء احتياطييات من الأغذية)؛

(ب) المساعدة في التغذية في مرحلة ما قبل المدرسة والتغذية المدرسية؛

(ج) تنفيذ مشروع تجريبي، باستخدام الأغذية المقدمة من الأطراف المتعددة كمساعدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة عندما تتعلق بمشروعات كثيفة العمالة والرعاية الريفية."

خدماته التقنية والتشغيلية، والخدمات والقدرات المشتركة. وسحافظ البرنامج في عملياته على تركيز قوي على إنفاذ الأرواح وسبل العيش في حالات الطوارئ، وسيستفيد من نقاط قوته المشهوددة الكثيرة في سياقات الحالات الإنسانية والأزمات. ويعرض الشكل 1 إطار النتائج الخاص بالخطة الاستراتيجية (2017-2021).

الشكل 1: إطار نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)



25- وسيتم تنفيذ الخطة الاستراتيجية (2017-2021) للبرنامج وفقاً لسياقاته، المجموعة في "خلاصة سياسات البرنامج المتعلقة بالخطة الاستراتيجية".⁽²¹⁾ ومن بين السياسات ذات الصلة "المبادئ الإنسانية" لعام 2004،⁽²²⁾ وسياسة "دور البرنامج في بناء السلام في بيئات الانتقال" لعام 2013.⁽²³⁾ وتكرر السياسات إنه عند الاستجابة للأزمات الإنسانية، ستوجه أنشطة البرنامج في جميع الأوقات بمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية، وعدم التحيز، والحياد، والاستقلال التشغيلي، وأن البرنامج سيعتمد على شركائه وجميع الجهات الفاعلة الأخرى لاحترام الطبيعة الإنسانية لعمله.

26- وتشمل السياسات الأخرى ذات الصلة بالخطة الاستراتيجية (2017-2021) "سياسة الحماية الإنسانية" لعام 2012،⁽²⁴⁾ و"سياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020)"⁽²⁵⁾ اللتين تعرضان الرؤية الاستراتيجية للبرنامج لتمكينه من إدماج شواغل الحماية الإنسانية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أعماله وأنشطته. وستحصل المكاتب القطرية عند تنفيذها للخطة الاستراتيجية (2017-2021) على مساعدة من خلال سياسة البرنامج بشأن "بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية"،⁽²⁶⁾ والتي توجه نهج بناء القدرة على الصمود في عملية البرمجة للمساعدة في التخفيف من الآثار الضارة للصدمات

(21) WFP/EB.2/2016/XX

(22) WFP/EB.1/2004/4-C

(23) WFP/EB.2/2013/4-A/Rev.1

(24) WFP/EB.1/2012/5-B/Rev.1

(25) WFP/EB.A/2015/5-A

(26) WFP/EB.A/2015/5-C

وعوامل الإجهاد قبل وأثناء وبعد الأزمات، وبالتالي الحد من المعاناة الإنسانية والخسائر الاقتصادية. وتشمل السياسات الأخرى ذات الصلة "سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" لعام 2015⁽²⁷⁾ و"سياسة التغذية المدرسية المنقحة" لعام 2013⁽²⁸⁾.

27- ويتم تحديث الخلاصة كل عام وتقديمها إلى المجلس للعلم في الدورة العادية الثانية. وتسلط الخلاصة الضوء على السياسات التي تم الاستعاضة عنها بسياسات جديدة؛ والثغرات المحتملة المتعلقة بالسياسات؛ والسياسات التي تحتاج إلى التحديث في سياق الخطة الاستراتيجية الجديدة – مثل سياسة التغذية⁽²⁹⁾، واستراتيجية الشراكة المؤسسية (2014-2017)⁽³⁰⁾، واستراتيجية شؤون العاملين في البرنامج⁽³¹⁾، وهي "إطار لإدارة العاملين من أجل تحقيق الخطة الاستراتيجية للبرنامج". كما سُنَّ طرح سياسات مؤسسية بشأن الأثر البيئي، وإجراءات المساعدة الغذائية المرتبطة بتغير المناخ على المجلس التماساً للموافقة خلال مجرى هذه الخطة الاستراتيجية.

الغاية الاستراتيجية 1: دعم البلدان للقضاء على الجوع

28- تتماشى الغاية الاستراتيجية 1 مع هدف التنمية المستدامة 2 المتمثل في "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة". ويعكس هذا الهدف حقيقة أن للقضاء على الجوع مكونات متعددة مترابطة. وعلى هذا فإن تحقيق هذا الهدف يشكل تحدياً متعدد القطاعات تتطلب مواجهته إقامة شراكات يتعدد أصحاب المصلحة فيها بحيث يمكن إحراز التقدم في مكونات الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في نفس الوقت وبصورة منسقة ومتسقة. ويستخدم الهدف المذكور اللغة اليومية المتداولة عوضاً عن التعاريف التقنية، ويغطي الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي حسب التعريف الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996⁽³²⁾:

◀ إنهاء الجوع – الحصول على الغذاء المأمون، والمغذي، والكافي في كل الأوقات (الغاية 1-2).

◀ تحقيق التغذية المحسنة – استعمال نظم غذائية مناسبة تغذوياً مع تدابير تكميلية لدعم الاستخدام (الغاية 2-2).

◀ تحقيق الأمن الغذائي – إتاحة الغذاء المأمون، والمغذي، والكافي (الغاية 2-3)، واستقرار النظم الغذائية (الغاية 2-4).

◀ ترويج الزراعة المستدامة – استقرار النظم الغذائية (الغاية 2-4) والمدخلات (الغاية 2-5).

29- وتوفر المكونات الأربعة لهدف التنمية المستدامة 2 تعريفاً للقضاء على الجوع وعلامات قياس للتقدم المحرز على طريق تحقيقه. وسينصب التركيز الأساسي للبرنامج على العناصر الثلاثة الأولى لهذا الهدف والغايات الأربع الأولى، في حين أن للجهات الفاعلة الأخرى ولايات وقدرات على ترويج التنمية المستدامة وتعزيز التنوع الجيني للبذور، والنباتات، والحيوانات.

30- ورغم أن هدف التنمية المستدامة 2 هو ضمن جوهر ولاية البرنامج فليس بمقدور وكالة أو كيان منفرد أن يمتلك أيّاً من أهداف التنمية المستدامة، وستدعو الحاجة إلى إرساء الشراكات لتحقيق التقدم. وتعتبر الشراكات التي تتجاوز القطاعات ومجالات الخبرات وتمتد عبرها أمراً أساسياً ضمن البلدان وفي صفوف شركائها في أهداف التنمية المستدامة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسيقوم البرنامج أيضاً ببناء تحالفات مع الشركاء الذين سيقدّمون الدعم في مجال الدعوة والسياسات والفهم الأعمق لهدف التنمية المستدامة 2.

31- ويسهم التقدم على طريق تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 في الدفع قدماً نحو بلوغ العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، كما أنه يتأثر بالتقدم المحرز بشأن تلك الأهداف والاستثمار فيها.

الروابط الشاملة

(27) WFP/EB.A/2015/5-D.

(28) WFP/EB.2/2013/4-C.

(29) WFP/EB.1/2012/5-A.

(30) WFP/EB.A/2014/5-B.

(31) WFP/EB.2/2014/4-B.

(32) مؤتمر القمة العالمي للأغذية. 1996. إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي. روما.

هدف التنمية المستدامة 5 بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات: ستؤثر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كل جوانب التنمية ورفاه الإنسان. وتُعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من بين قضايا حقوق الإنسان الهامة والأساسية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك إنهاء الجوع. وتحمل النساء المسؤولية الرئيسية عن تغذية أسرهن، وإنتاج الأغذية وتسويقها، ولديهن معرفة ومهارات قيمة تتعلق بالقدرة على الصمود في مواجهة المناخ والحد من أخطار الكوارث. غير أن الأعراف والممارسات والهياكل التمييزية في كثير من البلدان تعني عدم تمتع النساء والفتيات بنفس الفرص والخيارات وإمكانية الحصول على الموارد والسلطة مقارنة بالرجال والأولاد، مما يعرقل الأمن الغذائي والتغذوي بالنسبة لجميع الأفراد. ويعتبر إنهاء جميع أشكال التمييز، والعنف، والممارسات الضارة إزاء النساء والفتيات، وضمان مشاركة المرأة الكاملة والفعالة على مختلف مستويات عملية اتخاذ القرارات، من الأمور الأساسية لتحقيق خطة عام 2030. ويُعد التكافؤ بين الجنسين ضرورياً بالنسبة لجميع النساء والرجال والفتيات والأولاد من أجل تحقيق القضاء على الجوع.

هدف التنمية المستدامة 16 بشأن تعزيز السلام، والعدالة، وبناء مؤسسات قوية: تؤدي النزاعات في مختلف أرجاء العالم إلى تعطيل الزراعة والإنتاج الغذائي. ويُجبر القتال ملايين الناس على الفرار من منازلهم، مما يؤدي إلى حالات طوارئ الجوع حيث إن المجموعات السكانية النازحة واللاجئة تجد نفسها دون الوسائل الضرورية لإطعام أنفسهم وفي ظروف معيشية تسهل انتشار المرض. كما أن الناس المعرضين للعنف، والاستغلال، والإساءة والذين يتعذر عليهم أو يكاد التماس العدالة هم في كثير من الأحيان أيضاً أولئك الأشد ضعفاً وحرماناً من الأمن الغذائي. ويتسبب الجوع في المخاطر التي تتعرض لها سلامة الناس وكرامتهم ويؤدي إلى تفاقمها، كما أن مثل هذه الأخطار تؤثر بدورها على قدرة الأشخاص على الحصول على الغذاء. ويعتبر الحد من الجوع وتعزيز النظم والآليات الشفافة والتشاركية للسلام والعدالة من بين العناصر الأساسية في التصدي لانتهاكات الحقوق هذه. وفي الوقت عينه فإن الجوع يمكن أن يكون عاملاً مساهماً في النزاعات أو في استئناف النزاعات.

الحصول

هدف التنمية المستدامة 1 بشأن القضاء على الفقر: تم تخفيض الفقر المدقع بأكثر من النصف منذ عام 1990. ويُعد هذا إنجازاً هاماً، غير أنه يوجد شخص واحد بين كل خمسة أشخاص في الأقاليم النامية لا يزالون يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً، ولا يزال كثيرون يواجهون خطر الانزلاق إلى الفقر. ويعد الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد لضمان سُبل معيشة مستدامة. ويتمثل في الجوع وسوء التغذية، ومحدودية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية الأخرى، والتمييز الاجتماعي والإقصاء، وعدم المشاركة في عملية اتخاذ القرارات. والواقع أن الافتقار إلى الدخل يُعد أهم تحدٍ بالنسبة للعديد من المحرومين من الأمن الغذائي. وبمقدور قلة قليلة فحسب من منتجي الأغذية في العالم تزويد أنفسهم بما يكفيهم من تغذية. وتعتبر الأسواق والدخول عناصر أساسية لضمان حصول كل الناس على الأغذية المغذية للتمتع بحياة صحية. وحينما يعجز الناس عن العمل بسبب البطالة، أو ضعف الصحة، أو العمر، أو أوجه عدم المساواة بين الجنسين، أو الإعاقة فإن من الضروري توفير وسائل مناسبة للحماية الاجتماعية لضمان أن يتمكن هؤلاء وعائلاتهم من الحصول على الغذاء، ويصبح النمو الاقتصادي شاملاً وعادلاً، بحيث يوفر وظائف مستدامة ويحقق المساواة. وتوفر شبكات الأمان المشروطة مثل برامج الوجبات المدرسية نقلاً للدخل كما وتعمل كمنصة لترويج فوائد أخرى، مثل التغذية والتعليم للأطفال.

وتشمل الغايات الأخرى ذات الصلة بالحصول على الغذاء ما يلي: هدف التنمية المستدامة 8 بشأن تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل وهدف التنمية المستدامة 10 المتعلق بالحد من انعدام المساواة.

التغذية

هدف التنمية المستدامة 6 بشأن ضمان توافر المياه النقية وخدمات الصرف الصحي وهدف التنمية المستدامة 3 المتعلق بضمان أنماط العيش الصحية والرفاهية يرتبطان بمسألة تحسين التغذية. فالحصول على المياه النقية وخدمات الصرف الصحي يحول دون انتشار الإسهال والأمراض المنقولة بالمياه. وتمنع بعض العلل الجسم من الاستفادة الفعالة من الأغذية، مما

يؤدي إلى سوء التغذية. ويتطلب العلاج الفعال للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بمضادات الفيروسات الرجعية تغذية جيدة.

← **هدف التنمية المستدامة 4 بشأن ضمان التعليم الجيد:** يعزز التعليم من قدرة الناس على موازنة سلوكهم، بما في ذلك الممارسات المتعلقة بالتغذية، والإصحاح، والصحة، وعلى طلب الخدمات المناسبة. وكجزء من الحزمة الأساسية لصحة وتغذية الطلاب، تساعد برامج الوجبات المدرسية على ضمان حصول الأطفال على التعليم وتدعم بلوغ غايات تحسين التعليم، رغم الأزمات أو الفقر المزمن، وتدعم تحسين التغذية من خلال توفير أغذية صحية طازجة ومقواة. ومن ثم يساهم تحسين فرص الحصول على التعليم الجيد وتوفير أغذية مغذية من خلال المدارس في كسر حلقة الجوع فيما بين الأجيال.

توافر الأغذية والأسواق

← **هدف التنمية المستدامة 13 بشأن اتخاذ الإجراءات للتصدي لتغير المناخ:** تخلف المخاطر المناخية تأثيرات بالغة على الناس الأشد فقراً، إذ أنهم الأكثر تعرضاً للكوارث المناخية التي تزيد من الجوع عبر تدمير الأراضي، والثروة الحيوانية، والمحاصيل والإمدادات الغذائية، مما يحد من وصول الناس إلى الأسواق. كما أن تغير المناخ يزيد التهديدات الصحية، ويفرض مخاطر أخرى لحالة التغذية. وبدون أنشطة التنمية العاجلة، والشاملة، والذكية مناخياً، بما فيها البرامج الزراعية والخدمات المناخية وأدوات إدارة المخاطر المناخية من قبيل نموذج وكالة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر، ومرفق مواجهة آثار تغير المناخ لتعزيز الأمن الغذائي (FoodSECURE)، ومبادرة الصمود الريفي (R4) التي تشمل جهود الحد من الانبعاثات وتحمي الفقراء، فإن عدداً أكبر بكثير من الناس سيعانون من الفقر والجوع بحلول عام 2030.⁽³³⁾

← **هدف التنمية المستدامة 15 بشأن حفظ الأراضي واستخدامها على نحو مسؤول ووقف فقدان التنوع البيولوجي:** يعتمد القضاء على الجوع بحلول عام 2030 على كبح تدهور الأراضي، وإزالة الغابات، والتصحر، وحفظ وإحياء استخدام النظم الإيكولوجية البرية مثل الغابات، والأراضي الرطبة، والأراضي الجافة، والجبال بحلول عام 2020. ويتطلب الأمر ممارسات زراعية صامدة ومستدامة لزيادة إنتاجية المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وتدابير لتعزيز العمالة خارج المزارع وأنشطة الهجرة المخططة والتي تدعم إمكانية الحصول على الغذاء مما تخفف من الضغط على الأراضي مع التصدي في الوقت نفسه نفسه لتحديات يمكن أن تؤثر على الأمن الغذائي.

← **يقر هدف التنمية المستدامة 12 بشأن الاستهلاك والإنتاج المسؤولين بأن القضاء على الجوع يتطلب الحد من فضلات الأغذية ووقاؤها على مستوى المزرعة وعلى امتداد سلسلة الأسواق.** كما تؤثر أنماط الاستهلاك لدى المستهلكين على القدرة على معالجة المسائل المتعلقة بالتغذية.

← **كما أن أهداف التنمية المستدامة الأخرى وهي الهدف 7 بشأن ضمان الحصول على الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة، والهدف 9 حول إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار، والهدف 11 المتعلق بجعل المدن والمجتمعات المحلية آمنة ومستدامة، والهدف 14 بصدد حفظ الموارد البحرية واستخدامها على نحو مسؤول، تتسم بالأهمية أيضاً بالنسبة للأمن الغذائي.**

الغاية الاستراتيجية 2: إرساء الشراكات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

32- تتماشى الغاية الاستراتيجية 2 مع هدف التنمية المستدامة 17 المتمثل في تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويركز هدف التنمية المستدامة 17 على كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة باستخدام شراكات أصحاب المصلحة المتعددين للتمكين من اتخاذ تدابير جماعية ومتسقة توفر الدعم المالي، والمعرفي، والمؤسسي اللازم للتنفيذ. ويحضر هذا الهدف كل أصحاب المصلحة على مواصلة التعلم، والابتكار، والتحول، ولا سيما فيما يتعلق بكيفية عملهم معاً لتنفيذ خطة عام 2030. وتعكس الغايات التسع عشرة في إطار هذا الهدف مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا، وخصوصاً منها ما يتسم بأهمية بالغة للقضاء على الجوع وهي: استثمارات الموارد المطردة، ولا سيما في ميدان الحماية الاجتماعية والحد من مخاطر

World Bank. 2015. *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty*. Washington, DC. ⁽³³⁾

الكوارث؛ وشراكات القطاع الخاص؛ والتعاون الإنمائي الدولي، ولا سيما التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ ومعالجة المسائل النظمية؛ والعلم، والتكنولوجيا، والابتكار، وبناء القدرات.

33- وبالنظر إلى الأهمية البالغة للعمل عبر القطاعات ولإشراك كل أصحاب المصلحة في خطة عام 2030، فإن الغاية الاستراتيجية 2 تغطي كيفية تنفيذ البرنامج للتدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف، وسبل دعمه لأصحاب المصلحة الآخرين للمساهمة في الجهود المبذولة لبلوغ كل أهداف التنمية المستدامة:

◀ وسائل التنفيذ – دعم الجهود القائمة على الشراكات لتقوية القدرات وتحسين تكامل واتساق التدابير الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عبر تيسير المنصات التشاورية، وتوفير الخدمات المشتركة، وتمكين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإرساء الشراكات القائمة على المجتمعات المحلية، ومساندة مراكز الامتياز، والعمل الجماعي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ضمن غيرهم (الغايات 9-17 و4-17 و18-17، ووسيلتنا التنفيذ 2أ و2-ج لهدف التنمية المستدامة 2).

◀ تنشيط الشراكات العالمية – دعم أصحاب المصلحة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والهيئات الإقليمية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، للانخراط في العمل الجماعي الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتوفير الخدمات المشتركة (الغايات 3-17 و6-17 و16-17 و17-17).

34- ويتطلب تحقيق هدف القضاء على الجوع من البرنامج أن يعمل كجزء من منظومة وذلك بالمساعدة على صياغة الطريقة التي يتفاعل فيها الشركاء ويرتبطون ببعضهم بعضاً. وثمة إقرار بأن سرعة البرنامج في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، وقدرته على الابتكار والتعلم، واستعداده للعمل عندما يدعوه الشركاء إلى ذلك هي من نقاط القوة الأساسية التي تدعم الشركاء في الاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية المتزايدة والأكثر تعقيداً. وتشير خطة عمل أديس أبابا إلى الطائفة الواسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، على أنها عنصر حاسم في الابتكار والتحول الضروريين، إلى جانب الاستجابة الإنسانية، لتحقيق خطة عام 2030.⁽³⁴⁾

35- واستناداً إلى التقدم المحرز من خلال تنفيذ تحدي القضاء على الجوع فإن البرنامج سيستحدث منصات للتواصل، والانخراط، والدعوة. ويشمل ذلك إعطاء صوت واضح بشأن كيفية تموضع البرنامج عالمياً وعلى المستوى القطري، وتوفير قنوات الاتصال لدعم وتعبئة الشركاء وأصحاب المصلحة والدعاة للعمل معاً لتحقيق هدف القضاء على الجوع.

36- ويقوم القطاع الخاص بالفعل باتخاذ التدابير لدفع خطة عام 2030 قديماً مع القيام في الوقت ذاته بخلق الفرص للنمو، وخفض التكاليف، وتحسين إدارة المخاطر. ويجري تطوير تكنولوجيات ونهج مبتكرة للقدرة على الصمود، إلى جانب منتجات مالية وخدمات وبرامج للسكان الأشد فقراً البالغ عددهم مليار إنسان. ويحتاج البرنامج إلى الشراكات مع القطاع الخاص للنهوض بعمله في مجالات مثل سلسلة القيمة والإمداد، والتقوية، وخاصة الأغذية المغذية ذات التركيبات الخاصة، والخدمات المالية للفقراء، ورسم خرائط الأمن الغذائي. وعلى سبيل المثال، يستخدم البرنامج نظام تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بالهواتف المتنقلة في عمليات تقييم ورصد الأمن الغذائي بالوقت الفعلي. وبمقدور البرنامج وأصحاب المصلحة، من خلال شراكات القطاع الخاص، التأثير بصورة إيجابية على الممارسات، والسياسات، والسلوكيات التنظيمية لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2.

37- وبالإسترشاد باستراتيجيته للشراكة المؤسسية،⁽³⁵⁾ يخرط البرنامج في خمسة أنواع رئيسية من العلاقات هي: شركاء الموارد، وشركاء المعارف، وشركاء السياسات والحوكمة، وشركاء الدعوة، وشركاء القدرات. وسيواصل البرنامج البناء على شراكاته القوية مع الحكومات الأعضاء، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة

(34) الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، خطة عمل أديس أبابا، أديس أبابا، 13-16 يوليو/تموز 2015. A/CONF.227/L.1.

(35) تعرّف "استراتيجية الشراكة المؤسسية للبرنامج (2014-2017)" (WFP/EB.A/2014/5-B) الشراكات بأنها: "علاقات تعاونية بين جهات فاعلة تحقق حصائل أفضل للسكان الذين نخدمهم، عن طريق: جمع واستغلال موارد تكميلية من جميع الأنواع؛ والعمل معا بطريقة شفافة وبتكافؤ وتحقق فائدة متبادلة؛ وتقاسم المخاطر، والمسؤولية، والمساءلة. وتحقيق الأهداف (سواء أهداف الشراكة الجماعية أو غايات الشركاء الأفراد) التي يتعذر تحقيقها منفردة بنفس القدر من الكفاءة أو الفعالية أو الابتكار، وحيث تكون القيمة المحققة أكبر من تكاليف المعاملات المترتبة".

الإنمائي، واليونيسف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية. وللنهوض بالإسهام في تحقيق هدف التنمية المستدامة 17 فإن البرنامج سيساند أيضاً الشراكات التحويلية التي تحد من الحواجز التي تعترض طريق القطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما يمكّنها من الاضطلاع بدور أنشط في ضمان الأمن الغذائي والتغذية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على العناية الواجبة والمساءلة فيما يتعلق باختيار الشركاء والانخراط معهم.

الأهداف الاستراتيجية للبرنامج

38- بما يتماشى مع الغايتين الاستراتيجيتين للبرنامج فإن له خمسة أهداف استراتيجية تتعلق بالعناصر التي يُعنى بها ضمن هدفي التنمية المستدامة 2 و17. وستؤطر الأهداف الاستراتيجية الخمسة التركيز البرامجي والتشغيلي للبرنامج، وستوفر الصلة بين الغايات الاستراتيجية والنتائج الاستراتيجية، التي تربط البرنامج بالجهود القطرية والعالمية عبر الغايات المعنية لهدفي التنمية المستدامة 2 و17.

39- والأهم، فإن إدماج البرنامج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أعماله وأنشطته يعتبر مهما جدا، حيث تقرر أهداف عديدة على وجه التحديد بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأهداف وكجزء من الحل. وسوف يكفل البرنامج مشاركة النساء والرجال على قدم المساواة في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج والسياسات التي تُحدث تحولا في العلاقات بين الجنسين، كما يكفل أن يعزز عمله القرار من قبل النساء والفتيات. وسيهتم البرنامج اهتماما خاصا بتخفيف ومنع العنف، بما في ذلك القضاء على التمييز القائم على نوع الجنس والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات. وإضافة إلى التزامه بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سيعمل البرنامج على إدماج شواغل الحماية الإنسانية والمساءلة أمام السكان المتأثرين في جميع أنشطته. وسيوجه الاهتمام إلى أوجه الضعف المحددة لدى الفئات المختلفة، بما في ذلك النساء أو الرجال أو البنات أو البنين أو المسنين أو المعاقين أو غير ذلك من فئات.

الهدف الاستراتيجي 1: القضاء على الجوع | عن طريق حماية الحصول على الأغذية

40- سيدعم البرنامج الجهود الجماعية المبذولة لحماية حصول كل الناس، وخاصة الأكثر ضعفا، على ما يحتاجون إليه من أغذية كافية، ومغذية، وأمونة من أجل البقاء والتمتع بحياة صحية ومنتجة، مع تعزيز النظم الوطنية قدر المستطاع. وسوف يعمل البرنامج على هذا الهدف الاستراتيجي في شراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ضمن غيرهم من الشركاء. وفي العمليات الإنسانية، يشتمل الشركاء الرئيسيون الآخرون على اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

◀ تكفل عمليات الإغاثة الإنسانية التي ينفذها البرنامج في حالات النزاعات، والكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ الأخرى، إنقاذ الأرواح وسبل العيش من خلال ضمان الحصول على الغذاء المأمون، والمغذي، والكافي، وذلك في ظل ظروف عسيرة وخطرة في غالب الأحيان. وتعتبر الاستجابة حسب الحاجة من بين الكفاءات الأساسية للبرنامج.

◀ وإلى جانب تنفيذ العمليات المباشرة حيث تدعو الحاجة فإن من الضروري للغاية أن يساند البرنامج البلدان في تعزيز قدراتها المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، وتفاديها، والتأهب والاستجابة لها، بغية ضمان الحصول على الغذاء الكافي والتغذوي والمأمون لجميع الناس في جميع الأوقات.

◀ وإدراكاً من البرنامج بأن الوصول إلى الغذاء المأمون، والمغذي، والكافي يشكل مشكلة رئيسية بالنسبة لمعظم الجائعين في العالم، فإنه سيواصل دعم شبكات الأمان ذات الصلة بالقضاء على الجوع، مثل برامج الوجبات المدرسية، وشبكات الأمان المنتجة التي تحمي الحصول وتعزز التغذية وسبل كسب العيش وإنشاء الأصول.

◀ وبلاستفادة مما لديه من دراية واسعة على المستوى العالمي في دعم المخططات المختلفة للحماية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، سيعمل البرنامج على تعزيز قدرات البلدان لتوفير تدابير الحماية الاجتماعية، التي تحمي الحصول على أغذية كافية ومغذية وأمونة للجميع.

الهدف الاستراتيجي 2: تحسين التغذية

41- س يدعم البرنامج الجهود المشتركة والجماعية التي تعتبر أساسية للقضاء على جميع أشكال سوء التغذية، كما سيدعم الحكومات لتعزيز القدرات الوطنية في أنشطة التغذية المتعددة القطاعات. كما سيعزز الشراكات وغير ذلك من الجهات الفاعلة على مستوى القطاعين العام والخاص، وسيواصل الانخراط في ميدان الحوكمة الخاصة بالتغذية والاستثمار في العمل على المستوى القطري من خلال منصات يتعدد فيها أصحاب المصلحة، من قبيل لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، وحركة تعزيز التغذية، لمبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية بين الأطفال (رينتش). وسيعمل البرنامج على هذا الهدف الاستراتيجي بالشراكة مع اليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وغير ذلك. وفي عملياته الإنسانية، سوف يعمل البرنامج من خلال آليات التنسيق ذات الصلة من قبيل مجموعة التغذية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومع الشركاء، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

◀ تشكل المساعدة في القضاء على سوء التغذية، ولا سيما في السياقات التي تشتد فيها الأعباء أو المخاطر، عنصراً محورياً في عمل البرنامج. ويخلف سوء التغذية أثراً هائلاً على التنمية البشرية، ويسهم في استمرار الجوع وعدم المساواة من خلال حلقة الجوع فيما بين الأجيال.

◀ وسيدعم البرنامج قدرات البلدان المتعلقة بالنهج التغذوية المخصصة التي تقدم خدمات التغذية الممتازة لمعالجة سوء التغذية والوقاية منه. وسيؤكد البرنامج على النهج الوقائي إزاء سوء التغذية، مع التركيز على تيسير الوصول إلى النظم الغذائية المغذية التي تحتاجها المجموعات الضعيفة، والمساعدة على توفير الأسس اللازمة للتنمية المستدامة.

◀ وسيستفيد البرنامج من كل مساعده وأنشطته لتنفيذ حصائل تغذوية محسنة وذلك من خلال تقوية النهج المراعية للتغذية، ومن خلال العمل مع الشركاء باستخدام النهج المكملة في مختلف القطاعات – من قبيل تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وبناء القدرة على الصمود وتحسين الصحة والتعليم وزيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة والحد من خسائر ما بعد الحصاد وضمان الصرف الصحي والنظافة الصحية.

◀ واعترافاً بأن الوضع التغذوي يحدد العوامل المتعددة القطاعات والشاملة ويتحدد بها على حد سواء، فإن البرنامج سيصمم البرامج انطلاقاً من فهم واضح لكيفية تأثير التغذية بعدم المساواة بين الجنسين، والافتقار إلى تمكين المرأة وغير ذلك من محركات سوء التغذية المشتركة بين القطاعات.

الهدف الاستراتيجي 3: تحقيق الأمن الغذائي

42- سيركز البرنامج على أشد الناس والمجتمعات المحلية ضعفاً، وسيساند الشركاء في تعزيز سبل العيش وبناء القدرة على الصمود المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية، والتكيف مع تغير المناخ، وتعزيز استدامة وصمود النظم الغذائية. وسيواصل البرنامج التعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن الاستراتيجيات المشتركة والتنفيذ والدعوة، بما في ذلك في المجالات المتعلقة بدعم جهود البلدان من أجل الإنتاج الغذائي المستدام، وحيث يعتمد البرنامج على نقاط القوة الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وجهات أخرى. وسوف يعمل البرنامج أيضاً على هذا الهدف الاستراتيجي في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ضمن غيرهم لدعم البرامج والخدمات الوطنية. وسوف يساهم البرنامج أيضاً في آليات التنسيق ذات الصلة مثل لجنة الأمن الغذائي وشبكة معلومات الأمن الغذائي. ويشتمل الشركاء الرئيسيون الآخرون على المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

◀ ثمة إقرار بأن حالات الأزمات المتكررة التي تعيش فيها المجتمعات المحرومة من الأمن الغذائي في بيئات متضررة أو هشّة وتعرض لمستويات عالية من الصدمات هي من بين التحديات الكبرى التي تواجه جهود القضاء على الجوع. وسيستخدم البرنامج أدوات تحليلية لتيسير الفهم المتعدد القطاعات لمخاطر الكوارث وفرص تعزيز سبل كسب العيش والصمود أمام تغير المناخ وتعزيز التغذية. وسوف تساعد هذه العملية التحليلية الشركاء على الانخراط في جهود دوّبة لبناء القدرة على الصمود

من أجل الأمن الغذائي والتغذية. كما أن الأدوات المماثلة ستساعد الشركاء على دعم المجتمعات في حالات النزاعات والنزوح الممتدة عن طريق توجيه الجهود لدعم قدرتها على الصمود من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

تمخضت خبرة البرنامج الطويلة في السياق الإنساني والسياسي الإنمائي عن تزويده بأوجه قوة في دعم بناء القدرة على الصمود تحقيقاً للأمن الغذائي والتغذية. وسيدعم البرنامج الحد من مخاطر الكوارث ومواجهة آثار تغير المناخ التي تيسر تحقيق هدف القضاء على الجوع، باستخدام أدوات مبتكرة من علوم المناخ والتمويل لربط نظم الإنذار المبكر بالآليات الاستجابية المبكرة، ومن خلال تنفيذ البرامج التي تنشئ الأصول الإنتاجية، وتعزز إنتاج الأغذية المتنوعة تغذوياً، وتنوع استراتيجيات سبل كسب العيش وإعادة تأهيل الموارد الطبيعية.

ويعتبر النهوض بفرص التسويق، والإنتاجية، وسبل العيش المتعلقة بأصحاب الحيازات الصغيرة وسيلة قوية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية. وتستفيد برامج البرنامج الرامية إلى تيسير وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق الزراعية من أثر مشترياته وخبرته في هذه الأسواق، وكذلك من أثر وخبرة المشتريين الآخرين التابعين للقطاعين العام والخاص، بما يسهم في بناء النظم الغذائية الصامدة، وإنتاج أغذية متنوعة تغذوياً، والإدارة المحسنة لمرحلة ما بعد الحصاد، وتنشيط تنمية الأسواق المستدامة التجارية والمؤسسية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة.⁽³⁶⁾

وسيوظف البرنامج استثمارات استراتيجية في تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية ذات الصلة، ومنظمات المزارعين، والمنظمات المجتمعية الأخرى، لمساعدة المجتمعات المحلية على قيادة ومواصلة كفاحها الذاتي ضد الجوع ولتحقيق هدف التنمية المستدامة 2.

الهدف الاستراتيجي 4: دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

43- إضافة لتقديم دعم محدد لتعزيز بناء القدرات في إطار الهدف الاستراتيجي المبين أعلاه، فإن البرنامج سوف يبسر الشراكات المسؤولة والخاضعة للمساءلة من أجل تعزيز القدرات القطرية، وضمان اتساق السياسات والإجراءات، والتشجيع على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في التنفيذ، ويعزز من الابتكار لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

سيساعد البرنامج على تعزيز القدرات ويبسر الدعم في هذا المجال للحكومات في تنفيذ خطة القضاء على الجوع والخطط الوطنية ذات الصلة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تمويل ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتوفير الخدمات المشتركة. وسيركز البرنامج على القطاعات التي يتمتع فيها بكفاءات أساسية يعترف بها أصحاب المصلحة الوطنيون والشركاء في السياق القطري، وفق ما يحدده البرنامج في خطته الاستراتيجية القطرية.

وللمساعدة في ضمان عدم تخلف أحد عن الركب، فإن لتوفير البيانات العالية الجودة والمصنفة بصورة تفصيلية أمراً شديداً الأهمية لإرشاد البرمجة الملائمة المستندة إلى الأدلة. وسيستفيد البرنامج من شبكة الأمن الغذائي الفريدة من نوعها لديه لتقديم الدعم المتواصل لجمع البيانات الموثوقة ولبناء القدرات اللازمة لنشرها في الوقت المناسب، ولا سيما البيانات المتعلقة بتحليل اندعام الأمن الغذائي، والهشاشة، والمخاطر، والأثر.

وسيشارك البرنامج بنشاط في الحوارات المتعلقة بالأهداف والغاية المدرجة في إطار الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة على المستويين القطري والإقليمي، وسيساهم فيها، بما في ذلك المجالات الأساسية المتعلقة بالسياسات وبالروابط البرمجية بين ذلك الهدف وغيره من الأهداف الأخرى، من قبيل التعليم أو القضاء على الفقر أو تغير المناخ أو السلام والعدالة أو الصحة أو المساواة بين الجنسين.

(36) استناداً إلى سياسة عام 2004 بشأن شراء الأغذية في البلدان النامية والخطتين الاستراتيجيتين 2008-2011 و2014-2017، سعى البرنامج إلى تعزيز ونشر قدرته على استغلال الروابط بين ممارساته في مجال المشتريات وزيادة قدرة صغار المزارعين على الوصول إلى الأسواق، وتعميم النروس المستفادة وأفضل الممارسات داخل المنظمة. وسيواصل البرنامج هذه الجهود، سعياً إلى رفع مستوى الوعي والدفع قديماً بإصلاح السياسات والابتكار المؤسسي، والاستثمار لمكافحة الجوع من جانب الطلب في النظم الغذائية. وإذ يعمل البرنامج عند مفترق الطرق بين الأسواق التجارية للأغذية والمصلحة العامة المتمثلة في المساعدة الغذائية، فإن طلبه على الأغذية وخدمات النظم الغذائية يمكن أن يمثل قوة مباشرة وغير مباشرة لتعزيز أداء النظم الغذائية، وبالتالي تعزيز النمو الزراعي الشامل والتحول الاجتماعي والاقتصادي المستدام، والأمن الغذائي الواسع النطاق. وفي هذا الصدد، يلتزم البرنامج بشراء ما لا يقل عن 10 في المائة بصورة مباشرة من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بحلول نهاية هذه الخطة الاستراتيجية (2021).

الهدف الاستراتيجي 5: إرساء الشراكات لتحقيق نتائج أهداف التنمية المستدامة

44- سيقدم البرنامج خدمات ومنصات مشتركة ويحسن إمكانية الحصول على الموارد والخبرة والمعرفة والوصول إلى الشبكات لدعم جهود أصحاب المصلحة في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

◀ تتمثل إحدى نقاط القوة الرئيسية لدى البرنامج في قدرته على القيام بسرعة بتوسيع النطاق والاستجابة للأزمات المعقدة السريعة التغير، من خلال عمليات كبيرة في مجالات اللوجستيات وسلاسل الإمداد والاتصالات. وتتسم الخدمات المشتركة التي يوفرها البرنامج من خلال هذه العمليات بأهمية بالغة في دعم الجهود القطرية، والإقليمية، والعالمية للاستجابة للأزمات الإنسانية. وسواصل البرنامج توفير الخدمات ذات الجودة الرفيعة والتوقيت الحسن باعتباره قائد مجموعتي اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ التابعتين للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومدير لخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، ومن خلال توفير الحلول الهندسية المستدامة للاحتياجات الإنسانية.

◀ وسيستحدث البرنامج ويصل منصات تسليم مشتركة للتحويلات القائمة على النقد، وقدرات المشتريات المحلية، والمبادرات المماثلة التي تدعم تنفيذ الحكومات وشركاء الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين لأهداف التنمية المستدامة. وتساند منصات التسليم المشتركة ما يوجد لدى البرنامج فعلاً من منصات للتسليم لتوفير التحويلات القائمة على النقد وتحسين كفاءة التكلفة في المبادرات المتعددة للتحويلات القائمة على النقد التي تستهدف نفس المستفيدين. وهي تبسط العمليات، وتقلل من إمكانية ازدواج والاحتيايل وإساءة الاستخدام، وتحسن آليات التحقق والرصد عموماً. فمنصات التسليم المشتركة هذه ليست مفيدة في التنفيذ الذي يقوم به أصحاب المصلحة العاملين في المجال الإنساني/شبكات الأمان وحدهم بل كذلك في تنفيذ الحكومات/المانحين ممن يتطلب تحقق وفورات الحجم واستخدام آليات التسليم المشتركة لتحسين خدمة المستفيدين.

◀ وسيساند البرنامج التدابير القائمة على الشراكات لمواصلة الابتكار والتعلم بغية معالجة التحديات المتعددة التي تواجه التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مما يضاعف تأثير حضوره في أكثر من 80 بلداً. ويتيح التعاون الحصول على الموارد، والخبرات، والمعارف، والشبكات التي تعتبر أساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولتيسير تنفيذ خطة 2030، سيسانده البرنامج البلدان في تعبئة موارد متزايدة، ومطردة، ومرنة، بما في ذلك من خلال علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

النتائج الاستراتيجية للبرنامج والحصائل الاستراتيجية للبرنامج

45- تدعيماً لقدرات البرنامج وولايته التي تنعكس في الأهداف الاستراتيجية، تركز النتائج الاستراتيجية على استجابات البرنامج إلى ما تحتاجه البلدان لا إلى ما يمكن للبرنامج أن يقدمه. كما أن هذه النتائج محمّلة على هدفي التنمية المستدامة 2 و17 المرتبطين بقدرات البرنامج ورسالته المتعلقة بالقضاء على الجوع ودعم الشراكات من أجل التنمية المستدامة. ومن خلال هذا التحميل تُربط النتائج الاستراتيجية الدعم الذي يقدمه البرنامج بالجهود الوطنية والعالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. وسيتم قياس النتائج الاستراتيجية للبرنامج من خلال مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لغايات التنمية المستدامة ذات الصلة (انظر الملحق الأول) على نحو ما حدده الجمعية العامة؛ وبالتالي فإن الحكومة الوطنية ستقيسها في كل بلد.

46- وترد أدناه النتائج الاستراتيجية للبرنامج. ومن الأهمية بمكان أن هذه النتائج الاستراتيجية تسلط الضوء على المجالات التي يمكن للبرنامج أن يضيف إلى قيمتها استناداً إلى ما لديه من قدرات وولاية وخبرة تشغيلية، على النحو الوارد في الأهداف الاستراتيجية. ولا تبين هذه النتائج الاستراتيجية أن البرنامج يجب أن يقود في المجالات المحددة، أو أن لديه دوراً قيادياً فيها. ولا تتصل النتائج الاستراتيجية بنقاط قوة متعارضة أو بمزايا لدى البرنامج تميزه عن غيره من الشركاء. فهي على العكس تتعامل مع قدرات البرنامج ونقاط قوته من حيث مساهمتها مع الشركاء في الجهود الوطنية وتوضح الدور الذي يمكن للبرنامج أن يؤديه في السياقات المختلفة للمساعدة على القضاء على الجوع وفي بناء القدرات.

النتيجة الاستراتيجية 1: تمتع كل فرد بالقدرة على الحصول على الغذاء. امتلاك جميع الناس، ولا سيما الفقراء والضعفاء، القدرة على الحصول على غذاء كاف ومغذ ومأمون طيلة السنة بحلول عام 2030 (غاية التنمية المستدامة 2-1، والهدف الاستراتيجي 1).

النتيجة الاستراتيجية 2: ألا يعاني أحد من سوء التغذية. ألا يعاني أحد من سوء التغذية بحلول عام 2030، وأن يتم تحقيق الغايات المتفق عليها دولياً بشأن تقزم وهزال الأطفال بحلول عام 2025 (غاية التنمية المستدامة 2-2، الهدف الاستراتيجي 2).

النتيجة الاستراتيجية 3: تحسين الأمن الغذائي والتغذية لأصحاب الحيازات الصغيرة. أن تكون لدى أصحاب الحيازات الصغيرة بحلول عام 2030 دخول أعلى وقدرة إنتاجية أكبر مما كانت عليه عام 2015، بما يدعم تحسين الأمن الغذائي. (غاية التنمية المستدامة 2-3، الهدف الاستراتيجي 3).

النتيجة الاستراتيجية 4: أن تكون النظم الغذائية مستدامة. أن تكون النظم الغذائية بحلول عام 2030 مستدامة وأن تُستخدم ممارسات الصمود التي تساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية؛ وتقوية القدرات على التكيف مع تغير المناخ، والأحوال الطقسية القاسية، والكوارث؛ وتحسين نوعية الأراضي والتربة تدريجياً (غاية التنمية المستدامة 2-4، الهدف الاستراتيجي 3).

النتيجة الاستراتيجية 5: امتلاك البلدان لقدرات معززة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يؤدي الدعم الدولي لتقوية القدرات، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتوفير الخدمات المشتركة، إلى تحسين تنفيذ الخطط الوطنية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وخاصة من خلال مزيد من نقل التكنولوجيا، والابتكار، وتحسين جمع البيانات وجودتها، وتقاسم المعرفة. (غاية التنمية المستدامة 17-9، الهدف الاستراتيجي 4).

النتيجة الاستراتيجية 6: اتساق سياسات دعم التنمية المستدامة. أن تكون السياسات الخاصة بالقضاء على الجوع وترويج التنمية المستدامة متسقة وداعمة للجهود الجماعية من أجل التنمية المستدامة في كل أبعادها (غاية التنمية المستدامة 17-14، الهدف الاستراتيجي 4).

النتيجة الاستراتيجية 7: امتلاك البلدان النامية لطائفة من الموارد المالية للاستثمار الإنمائي. تمكّن البلدان النامية، بفضل الموارد المالية الإضافية المتاحة من مصادر متعددة، من الانخراط في عمل متسق ومطرّد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (غاية التنمية المستدامة 17-3، الهدف الاستراتيجي 5).

النتيجة الاستراتيجية 8: يعزز اقتسام المعرفة، والخبرة، والتكنولوجيا، الدعم لجهود البلدان الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يقوم البرنامج في الحالات الإنسانية وغيرها، وعندما يدعو الشركاء، بتوفير الخدمات المشتركة، وتعبئة واقتسام المعرفة، والخبرة، والتكنولوجيا، والموارد المالية، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (غاية التنمية المستدامة 17-16، الهدف الاستراتيجي 5).

47- ومن المنتظر أن تكون غايات التنمية المستدامة المحددة وطنياً هي الغايات العالمية لتلك الأهداف في صيغة تتناسب مع السياق المحلي. وبالاسترشاد بالنتائج الاستراتيجية للبرنامج، ومع مراعاة السياقات والأولويات المحلية فإن البرنامج سيسهم في الغايات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة من خلال مجموعة من الحصائل الاستراتيجية للبرنامج والمتعلقة بكل نتيجة من النتائج الاستراتيجية. وتعكس الحصائل الاستراتيجية للبرنامج النتائج التي تسهم فيها مساعدة البرنامج والتي تحدد المجموعات السكانية والمؤسسات والنظم المستهدفة بالدعم. وتعتبر الحصائل الاستراتيجية نتائج استراتيجية أعيدت صياغتها بحيث تعطي مزيداً من التركيز على السياقات المحلية ومن الارتباط بها. وتعكس صيغة الحصائل الاستراتيجية للبرنامج غايات أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني التي سيعمل البرنامج على تحقيقها مع الشركاء الوطنيين ووكالات الأمم المتحدة. وسيتم قياس تحقيق هذه الأهداف بالمؤشرات الوطنية المرتبطة بهدف التنمية المستدامة 2 و 17. وسوف تتم صياغة الحصائل الاستراتيجية على المستوى القطري وتوضع في سياق الاحتياجات والأولويات المحلية، باستخدام صيغة مرتبطة بالحصائل الاستراتيجية للفريق القطري للأمم المتحدة.

- 48- وتتناول الحصائل الاستراتيجية للبرنامج الآثار القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل التي تساهم في تحقيق الغايات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة والنتائج الاستراتيجية للبرنامج. وتحدث الحصائل الاستراتيجية للبرنامج عن الناس الذين سوف يستفيدون (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) أو الكيانات (الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة)، والمجال الجغرافي، والنتيجة المراد بلوغها، والإطار الزمني المتوقع لتدخل البرنامج. وتتواءم الحصائل الاستراتيجية للبرنامج التي صيغت على المستوى القطري مع فئات الحصائل الاستراتيجية الموحدة المدرجة في إطار النتائج المؤسسية.
- 49- ونظراً لأن الحصائل الاستراتيجية تعكس حالة البلد المعين ودينامياته، فإنه يلزم أن تكون ملائمة للسياق القطري وأن تتناغم مع الجهات الفاعلة على المستويين الوطني ودون الوطني وأن تظهر مواءمة كاملة مع الأولويات والأهداف الوطنية. وتتباين فرادى الحصائل الاستراتيجية بين البلدان من حيث التركيز والصيغة، غير أنها جميعاً تظهر صلة واضحة بتحقيق أحد الغايات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان أن البرنامج لا يستطيع أن يحقق بمفرده الحصائل الاستراتيجية، فتحقيقها يتطلب تعزيز الجهود المنسقة والمتسقة التي يقودها أصحاب المصلحة الحكوميون وتشمل جميع الشركاء.
- 50- وترتبط الحصائل الاستراتيجية للبرنامج بالغايات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة ضمن إطار متين للنتائج بما يتماشى مع توصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.⁽³⁷⁾ ويستند إطار النتائج هذا إلى سلسلة النتائج الواردة في الشكل 1، والتي توضح كيفية تحقيق المستوى المؤثر للغايات الاستراتيجية والأهداف الاستراتيجية ذات الصلة من خلال النتائج الاستراتيجية التي ستوضع على المستوى القطري من خلال مجموعة من الحصائل الاستراتيجية للبرنامج المتولدة من نواتج المنظمة. وتتعلق النواتج بما يفعله البرنامج، وبما ينتجه ومقدار ما ينتجه، ومن المستفيد منه. وتُعد النواتج بمثابة النتيجة المباشرة لأنشطة البرنامج المرتبطة بأعمال البرنامج بصورة أوثق من الحصائل الاستراتيجية. وتصف النواتج الآثار القصيرة الأجل – وهو ما يتحقق عادة خلال فترة تمتد من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات – وهو ما يؤدي إلى مستوى أعلى من الحصائل الاستراتيجية. ونظراً لأن هذه النتائج تُعد وثيقة الصلة بتدخلات البرنامج، فإن النواتج تساعد البرنامج على الرصد وإدارة أدائه. وتُعد النواتج التنظيمية موحدة، وهي ترد في إطار النتائج المؤسسية لتيسير تجميع النواتج الخاصة بالخطة الاستراتيجية القطرية على المستوى القطري. وتستند سلسلة نتائج البرنامج إلى نظريات التغيير التي توضح المسارات السببية التي تسهم أنشطة ونواتج البرنامج من خلالها بصورة مباشرة وملموسة في حصائل البرنامج اللازمة لتحقيق الآثار المرتبطة بهدفي التنمية المستدامة 2 و17.

ربط عمل البرنامج مع الغايات الأخرى لأهداف التنمية المستدامة

- 51- في حين أن نقطة انطلاق البرنامج هي عمله للقضاء على الجوع، أي هدف التنمية المستدامة 2، فإن التحديات والحلول المترابطة المنخرطة في إنهاء الجوع والفقر تعني أن البرنامج سيسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وسيمثل تركيز البرنامج الأساسي على القضاء على الجوع المدخل والمسوغ للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى غير الهدف 2.
- 52- وعلى سبيل المثال فإن البرنامج، بدعمه أو تنفيذه لبرامج الوجبات المدرسية، قد يسهم في غايات هدف التنمية المستدامة 2 المتعلقة بالحصول على الغذاء، أو تحسين التغذية، أو سبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة، في الوقت الذي يقدم فيه في الغالب مساهمات ضخمة لتحقيق الغايات الأخرى لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بالتعليم (هدف التنمية المستدامة 4)، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هدف التنمية المستدامة 5)، والدخل الأسري (هدف التنمية المستدامة 1)، والصحة (هدف التنمية المستدامة 3). ففي كوت ديفوار عام 2016، على سبيل المثال، وبدعم من برنامج ماكغفرن-دول، قدم البرنامج وجبات ساخنة يومية إلى 125 000 طفل في 613 مدرسة ابتدائية عامة في الأقاليم الأشد حرماناً في البلاد، مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز قدرة المزارعات على إمداد البرنامج المذكور بالأغذية. وتسهم مثل هذه البرامج في نتائج البلاد المتعلقة بالتعليم والقضايا المساواة بين الجنسين، مع دعمها كذلك للنتائج الصحية المرتبطة بالممارسات الغذائية.

(37) وفقاً لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تُعد النواتج تغيرات في مهارات أو قدرات أو إمكانات الأفراد أو المؤسسات، أو توافر منتجات وخدمات جديدة تنتج عن استكمال أنشطة ضمن تدخل إنمائي يخضع لسيطرة المنظمة. وهي تتحقق بموارد تقدم في غضون فترة زمنية محددة. وبالمثل، فإن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يُعرّف النواتج بأنها المنتجات والخدمات التي تنتج عن استكمال أنشطة في إطار تدخل إنساني.

53- ومساندة لهدف التنمية المستدامة 17، وبالتشاور والتعاون بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين، فإن البرنامج يمكن أن يستجيب إلى طلب تتقدم به حكومة وطنية وشركاء لتوفير خدمات غير مرتبطة مباشرة بجهود القضاء على الجوع ولكنها تدعم تحقيق أهداف خطة عام 2030 وتنماشى مع نقاط قوة البرنامج وقدراته على المساعدة. وطوال أزمة الإيبولا الإقليمية في 2014-2015، مثلاً، عمل البرنامج في كل البلدان الموبوءة، ووفر الدعم اللوجستي الحيوي إلى منظمة الصحة العالمية ومجتمع العمل الإنساني، بما في ذلك محاور للتخزين، والشراء، والنقل، واللوجستيات في عواصم البلدان المعنية وبالقرب منها، إلى جانب 11 قاعدة لوجستية متقدمة في ثلاثة بلدان.

54- وستكون مساهمات البرنامج في أهداف التنمية المستدامة الأخرى على المستوى القطري من خلال ربط نواتج البرنامج بحصائل الشركاء الوطنيين والشركاء الآخرين المتعلقة بغايات التنمية المستدامة غير تلك التي تنعكس بالفعل في النتائج الاستراتيجية للبرنامج.

الحدود والسياق

55- بالنظر إلى اتساع نطاق هدفي التنمية المستدامة 2 و17 فمن المهم رسم حدود انخراط البرنامج من المنظور الاستراتيجي، لا فيما يتعلق بالاستجابة للتحديات أو فرص الانخراط التي قد تنشأ فحسب. ويعتمد البرنامج على موارده، ومعارفه، ومهاراته الذاتية في كل سياق مع إقراره بالقيمة المضافة للشركاء واستفادته منها. وليس هناك من دور مفيد للبرنامج للعمل نحو تحقيق هدفي التنمية المستدامة 2 و17 في البلدان القادرة على الاضطلاع بالوظائف والتدابير الضرورية بنفسها، أو في السياقات التي تتوفر فيها خيارات تجارية صالحة، ومأمونة، وموثوقة، أو جهات فاعلة أخرى تتمتع بموقع أفضل للمساهمة. ويرمي البرنامج إلى دعم البلدان بطرق تجعلها أكثر قدرة على تولي المسؤوليات التشغيلية، والمالية، والتقنية لتحقيق هدف القضاء على الجوع اعتماداً على مستوى أقل من الدعم من البرنامج أو بدون هذا الدعم تماماً. وبالنسبة للبلدان التي يمكنها تحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول عام 2030 دون مساعدة، فإنه ينبغي إنهاء وجود البرنامج تدريجياً في مثل هذه البلدان. وبالنسبة لهدف التنمية المستدامة 17 فإن مساندة البرنامج للبلدان قد تتعلق بالأهداف الإنمائية أو الإنسانية غير هدف القضاء على الجوع.

56- وقد تدعو الحاجة إلى البرنامج في بلد ما في إطار ثلاثة أنواع عريضة من السياقات:

← التعطيل؛ و/أو

← الفقر الهيكلي؛ و/أو

← حالات الانتقال/الإنعاش؛ و/أو

← الوقاية من الكوارث والتخفيف من حدة مخاطرها

وغالباً ما تتداخل هذه السياقات. ومن المهم بشكل خاص الإقرار بأن الناس الأشد فقراً والأكثر ضعفاً يواجهون عادة حالات تعطيل متكررة تمنع الاستثمارات المطردة في التصدي للفقر الهيكلي وتقوض الجهود الرامية إلى الإنعاش.

التعطيل

57- إن التعطيل هو أي نوع من الصدمات الذي يؤدي بفعل ضخامة حجمه إلى إيقاف التنمية المستدامة على المستوى المجتمعي. وتشمل الأمثلة على ذلك الكوارث الطبيعية، وحالات نقص الأغذية، والارتفاعات السعيرية الضخمة والسريعة، والركود الاقتصادي، والجائحات، والنزاعات. وتقود ظروف التعطيل هذه إلى نوعين من الحالات التي تدعو الحاجة فيها إلى المساعدة لإنقاذ الأرواح وسبل العيش: النوع الأول هو حالة طوارئ تقود فيها المرحلة الأولية بعد صدمة رئيسية إلى أزمة تتهدد الأرواح؛ أما النوع الثاني الذي يناظر سابقه من حيث الأهمية فهو تعطيل طويل الأجل ناجم عن أزمة معقدة مثل نزاع ممتد ونزوح قسري يعيق القدرة على الاستثمار، والنمو، والتطور، بحيث تُترك المجتمعات المحلية عاجزة عن التصدي. وحينما تتولى المجتمعات المحلية والحكومات المضيفة رعاية المجموعات السكانية النازحة، وعلى مدى عقود في بعض الأحيان، فإن قدراتها تنوء بما تحمل، ولا سيما حينما تكون هناك تدفقات ضخمة من الناس الذين يفرون من النزاع والعنف البالغ.

58- يتواصل الفقر المدقع والجوع حتى حينما يحل السلام، والاستقرار، وتتوافر القدرة على الاستثمار، بل وحتى في البلدان ذات المؤشرات الجيدة للاقتصاد الكلي. وكثيراً ما يتعلق الطابع "الهيكلي" لهذا الفقر بمظاهر عدم المساواة، وعجز سياسات ونظم الحماية الاجتماعية عن الوصول إلى كل المحتاجين وعن ضمان حصولهم على الغذاء. وفي العديد من الحالات فإن هذا العجز يديم سوء التغذية من الأم إلى الطفل، بما يؤدي إلى دورة الجوع فيما بين الأجيال التي لا تخفف منها التنمية والنمو الاقتصادي الواسعين. وتشكل أوجه عدم المساواة بين الجنسين المستمرة والهيكلية، ولا سيما المؤسسات والمعايير والممارسات التي تحد من فرص النساء للمشاركة في المحافل التعليمية، والصحية، والاقتصادية، والسياسية، حاجزاً ضخماً أمام التنمية المستدامة والتغلب على الفقر والجوع المترسخين؛ ولذلك فإنه من المهم فهم ممارسات عدم المساواة بين الجنسين وتغيير هذه الممارسات. وقد تجعل العوامل الجغرافية، والافتقار إلى البنى التحتية، وقلة الكثافة السكانية، من الصعب على الحكومات توفير الخدمات في المناطق الريفية، ولا سيما لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين يشكلون غالبية الناس الفقراء. على أنه مع توسع التمدين في البلدان النامية، فإن الفقر المدقع يظهر أكثر فأكثر في المدن، حيث تعجز الخدمات بفعل اتساع نطاق الفقر ومعدل الهجرة عن القيام بواجباتها، مما يترك الأشد فقراً دون شبكات أمان. ويفعل تغير المناخ، وتدهور النظم الإيكولوجية، والنمو السكاني، تتفاقم التحديات التي يواجهها السكان في هذا السياق. ولتعزيز القدرة على الصمود لدى الأسر والمجتمعات الضعيفة أهمية قصوى للتصدي لآثار عوامل الإجهاد تلك.

حالات الانتقال/الإنعاش

59- تغطي عملية الإنعاش من التعطيل عادة الفترة اللاحقة لصدمة كبرى، مثل زلزال، أو موجة جفاف، أو فيضان، أو فترة الانتقال بعد النزاع إلى السلام وعودة النازحين وتوطنهم مجدداً. وفي غالب الأحيان لا يكون الإنعاش عملية خطية، وخصوصاً حينما يعاني الناس والمجتمعات المحلية من الضعف البالغ، مما يجعل من المحتمل حدوث نكسات ناجمة حتى عن صدمات وعوامل ضاغطة ثانوية. ويؤكد هذا الخطر أهمية تعميم أنشطة بناء القدرة على الصمود، ولا سيما التأهب، والحد من مخاطر الكوارث، وشبكات الأمان، ضمن الجهود القطرية وفي كل أعمال البرنامج. وفي المجتمعات المحلية والبلدان التي لا تواجه مستويات عالية من المخاطر فإن من المفترض أن يكون بالمستطاع القيام بالإعمار إذا ما توافرت الاستثمارات المطردة.

الوقاية من الكوارث والتخفيف من حدة مخاطرها

60- يمكن حتى المجتمعات المحلية التي لم تعاني من انقطاعات خطيرة أو لم تتأثر بالفقر الهيكلي، أن تكون شديدة الضعف ومعرضة لمخاطر كبيرة تتمثل في إمكانية حدوث انقطاعات حادة من قبيل الأحداث المناخية المتطرفة والناجمة عن تغير المناخ، أو غير ذلك من الصدمات. وهناك حاجة إلى استثمارات كبيرة وإلى شراكات طويلة الأجل لتعزيز قدرة الحكومات وأصحاب المصلحة المحليين على الوقاية من مخاطر الكوارث وتخفيف حدتها، ولا سيما من خلال الاستعداد والأخذ بنهج متكاملة لإدارة المخاطر.

رابعاً- العمل على المستوى القطري

دعم الجهود القطرية للقضاء على الجوع

61- دعم الجهود القطرية لتحقيق هدف القضاء على الجوع. يتطلب القضاء على الجوع فهماً مشتركاً لسياقات هذه الظاهرة في بلد ما واتفاقاً على التدابير ذات الأولوية لمعالجة تلك السياقات. وتوفر السياقات المحلية البارامترات اللازمة للاحتياجات والأولويات الوطنية وللانخراط الاستراتيجي للبرنامج وشركائه في البلد المعني. ولا يحدد السياق فحسب أوليات العمل، بل أنه يؤثر أيضاً على التدابير المزمع اتخاذها ويعكس التحديات التي تواجه الشركاء والناس في سعيهم للقضاء على الجوع. وتدعو كل المؤتمرات البارزة إلى العمل التعاوني للاستجابة إلى السياقات المحلية، في حين أن خطة عام 2030 تؤكد أيضاً أهمية الإقرار بأن بعض السياقات تواجه تحديات أعظم من غيرها ومن ثم فإن لها احتياجات خاصة للمساعدة.⁽³⁸⁾

(38) خطة عام 2030، الفقرة 56: "إننا إذ نضع هذه الأهداف والغايات نعترف بأن كل بلد يواجه تحديات محددة في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتشدد على التحديات الخاصة التي تواجه أكثر البلدان ضعفاً، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك التحديات المحددة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل. وتتطلب البلدان التي تمر بحالات نزاع اهتماماً خاصاً أيضاً".

62- ويشمل السياق في كل بلد وكل حالة داخل البلد مزيجاً معقداً من العوامل، بما في ذلك الوضع السياسي والاقتصادي، والممارسات والأعراف الاجتماعية والثقافية، والقدرات، والسمات الجغرافية. وقد تكون هناك سياقات متباينة في البلد الواحد وربما تنتقل المجموعات السكانية الضعيفة من سياق إلى آخر على مدى الزمن. وتتطلب الاستجابات المراعية للسياقات تدابير مختلفة ضمن البلد الواحد وفي أوقات متباينة، بما يتماشى مع الاحتياجات المتفاوتة للنساء، والرجال، والفتيات، والفتيان، ومجتمعاتهم المحلية. ولذلك فإن من المهم أن يتفق الشركاء على السياق وأن يراعونه بشكل مناسب على المستوى الاستراتيجي. وسيستخدم البرنامج طائفة واسعة من الأدوات، مثل تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها والنهج الثلاثي الأبعاد، في تحليل السياق وتحديد البرامج الملائمة بالتعاون الوثيق مع الشركاء.

نهج التخطيط الاستراتيجي القطري

63- سيتم تنفيذ خطة عام 2030 على المستوى القطري، وسيعمل البرنامج مع أصحاب المصلحة الوطنيين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة لتحديد السبيل الأمثل لدعم الاستراتيجيات القطرية الرامية إلى القضاء على الجوع، وإرساء الصلوات الضرورية عبر القطاعات والسياقات، وضمان الاتساق مع الاستراتيجيات العريضة للبلدان الخاصة بالتنمية المستدامة ودعمها. وعلى هذا فإن جوهر الخطة الاستراتيجية (2017-2021) يتمثل في نهج التخطيط الاستراتيجي القطري للبرنامج، الذي يتألف من استعراضات استراتيجية وخطط استراتيجية قطرية. وتتمثل أهداف نهج التخطيط الاستراتيجي القطري فيما يلي: (1) دعم البلدان في تحقيق التقدم على طريق القضاء على الجوع؛ (2) وتفعيل الخطة الاستراتيجية (2017-2021) على الصعيد القطري، بما في ذلك الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ؛ (3) والنهوض بالاتساق والتركيز الاستراتيجيين وبالفعالية التشغيلية للمساعدة التي يقدمها البرنامج ولشركائه دعماً للجهود القطرية والإقليمية الساعية إلى التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مع استمرار التزام البرنامج بمبادئه ومساءلته، وتوقع نفس الشيء من شركائه.

الاستعراضات القطرية التي تقودها البلدان والمركزة على هدف التنمية المستدامة 2

64- سيشارك البرنامج، وييسر حيثما كان ذلك مناسباً، الاستعراضات الاستراتيجية التي تقودها البلدان بشأن التحديات والجهود المتعلقة بالجوع. ولا يمكن لهذه الاستعراضات أن تكون مفيدة وذات مغزى ما لم تكن تشاورية وشاملة، مع تحليل جلي وموثوق للسياق الإنساني والإنمائي يحدد التحديات التي تواجه البلد المعني على طريق تحقيق هدف القضاء على الجوع، مثل الفجوات في أطر وبرامج السياسات الوطنية، وفي تمويل القطاعين العام والخاص لقطاع الأمن الغذائي والتغذية، وفي قدرات التنفيذ المتوفرة لدى الحكومة والمؤسسات الأخرى. وينبغي أن يسهل الاستعراض الاستراتيجي النقاش بشأن السبل التي يمكن بها لشركاء البلد المعني، بما في ذلك البرنامج، توفير الدعم لهذا البلد على طريق القضاء على الجوع. ويتعين إجراء الاستعراض الاستراتيجي والعملية اللاحقة للتخطيط الاستراتيجي القطري كجزء من جهود الفريق القطري للأمم المتحدة بغية العمل معاً، بما في ذلك من خلال إطار نهج توحيد الأداء و/أو طرائق أخرى حسب الاقتضاء.

65- واستناداً إلى الاستعراضات الاستراتيجية التي تقودها البلدان وتمشياً مع عمليات التخطيط التي تنفذها الحكومات والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، فإن البرنامج سيحدد الغايات والنتائج الوطنية التي يتمتع إزاءها بموقع طيب يتيح له دعمها. وسيقرر البرنامج، بالتعاون مع الحكومات والشركاء الآخرين، الحاصلات التي يمكن له أن يسهم فيها تحقيقاً لهدفي التنمية المستدامة 2 و17؛ وستراعي هذه الحاصلات الاستراتيجية للبرنامج المجموعات السكانية والمؤسسات والنظم المستهدفة التي ستجري مساندها للقضاء على الجوع في البلد والإقليم، استناداً إلى السياق حينما يكون ذلك مناسباً.

الخطط الاستراتيجية القطرية للبرنامج

66- بغية التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية (2017-2021) للبرنامج، وربط الخطط والتدابير الاستراتيجية والبرامج القطرية بالجهود الوطنية والعالمية لتحقيق هدف القضاء على الجوع، فسوف تحل الخطة الاستراتيجية القطرية للبرنامج محل المجموعة الراهنة من وثائق المشروعات. وستصبح الخطة الاستراتيجية القطرية أداة البرنامج الاستراتيجية، والبرمجية، والحوكومية للبلد، وستضم الحافظة الكاملة لأنشطة البرنامج. وعلى نحو ما أوضحت الأقسام السابقة فإن الحاجة تدعو إلى تركيز قوي على إنقاذ الأرواح وسبل العيش في حالات الطوارئ كي يتمكن البرنامج من مساعدة البلدان على تحقيق هدف إنهاء الجوع وغيره من الأهداف

ذات الصلة. ويمكن إدراج استجابات البرنامج لحالات الطوارئ ضمن الخطة الاستراتيجية القطرية بما يكفل الحفاظ على مرونة البرنامج وقدرته على الاستجابة بسرعة حسبما يقتضي الأمر، والعمل في الوقت ذاته على ضمان أن تُستثمر أية استجابة للأزمة في أنشطة الإنعاش والتنمية طويلة الأجل، وألا تمتد مرحلة الطوارئ أو دور البرنامج نفسه و/أو وجوده بعد انتهاء الحاجة إليه. وعلى هذا فإن الخطط الاستراتيجية القطرية تتضمن العمل المتعلق بالسياسات والبرامج إلى جانب سلسلة الإمداد وأوجه الدعم أو المساعدة الأخرى غير البرامجية. وستقوم الخطة الاستراتيجية القطرية بما يلي:

- (1) تحديد وضع البرنامج ودوره بالاستناد إلى الاحتياجات القطرية ونقاط قوة البرنامج وميادين خبرته ودرايته؛
- (2) تحديد النتائج الوطنية وغايات التنمية المستدامة التي ستسهم فيها النتائج القطرية للبرنامج أثناء فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، التي تمتد عادة خمس سنوات، وتوضيح الحصائل الاستراتيجية للبرنامج التي ستدعمها مساهمة البرنامج؛
- (3) تحديد استثمارات تعزيز القدرات اللازمة للشركاء الوطنيين وللبرنامج على حد سواء؛
- (4) تحديد تدابير الدعم الاستراتيجي، والتمويلي، والتقني التي ستُتخذ للنهوض بمساهمات البرنامج في النتائج الوطنية؛
- (5) تحديد الشراكات المناسبة مع أصحاب المصلحة، ومن بينهم وكالات الأمم المتحدة، بما يتماشى مع عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني الوطني/المنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية المتضررة.

67- وستساعد الخطة الاستراتيجية القطرية على تحسين كفاءة وفعالية مساعدة البرنامج المقدمة إلى الحكومات والمحتاجين، بما في ذلك المتضررون من النزاعات. وتشمل مزايا هذا النهج الجديد للعمل القطري ما يلي:

- ◀ الاتساق لتحقيق هدف القضاء على الجوع. ستتسم الخطط الاستراتيجية القطرية بفعالية أكبر في تحويل الخطة الاستراتيجية للبرنامج إلى تدابير على المستوى القطري، وستُربط عمليات البرنامج مع الخطط الوطنية وخطط الأمم المتحدة، وستيسر أكثر تأطير قضايا الأمن الغذائي والتغذية ضمن خطط وبرامج. وسيؤدي تعزيز الاتساق بين الخطة الاستراتيجية وغايات القضاء على الجوع المنفذة بقيادة البلدان إلى تحسين التمويز البرامجي والاستراتيجي في البلدان وسيساعد البرنامج على إرساء شراكات أعمق مع الحكومات، والجهات المانحة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وأطراف أخرى.
- ◀ المرونة التي تكفل الاستجابات المناسبة للسياقات التشغيلية الدينامية، والتوازن بين العمل الإنساني والإنمائي. تتسم الخطط الاستراتيجية القطرية بسياقها المخصوص وقابليتها للمواءمة، وذلك لتيسير الاستجابات المناسبة للتحويلات في البيئة التشغيلية؛ ولتدعيم الصلات بين المساعدة الإنسانية والإنمائية؛ وللتمكن من بناء القدرات بشكل فعال من خلال ضمان أن تساند الاستجابة للأزمات أنشطة الإنعاش والتنمية طويلة الأجل، وأن تعكس فهم المخاطر، والهشاشة، والسبل اللازمة لحماية الضعفاء أثناء الأزمات.
- ◀ منصة متينة لتسليم الالتزامات في المجالات المتفق عليها للانخراط وتخطيط استراتيجيات خروج فعالة. تكفل الخطط الاستراتيجية القطرية تعزيز الأنشطة الموجهة لبناء القدرات لمساندة الحكومات في تصميم وإدارة حلولها للجوع المملوكة وطنياً.
- ◀ عمليات تشاورية لتعزيز الأثر. ستركز العملية التحليلية والتشاورية، التي توضع عبرها الخطط الاستراتيجية القطرية، جهود البرنامج على نقاط قوته، ومن ثم تنهض بالقيمة المضافة للبرنامج، وترعى الانخراط مع الحكومات، وتمكّن الشراكات من الاتساق حول نهج مشترك للقضاء على الجوع.

68- وسترفع وثيقة سياسات منفصلة بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية إلى المجلس للموافقة عليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، لتوسيع نطاق المبادئ والعمليات المشار إليها في الخطة الاستراتيجية (2017-2021).

خامساً- قياس الأداء ورصده

69- يقوم النظام الحالي لإدارة الأداء في البرنامج على إطارين اثنين للأداء هما: إطار النتائج الإدارية، الذي يُعنى بالكفاءة التي يوفر بها البرنامج الخدمات؛ وإطار النتائج الاستراتيجية، الذي يعكس التقدم على طريق تحقيق هدف البرنامج المتمثل في تحسين الأوضاع الحياتية للمستفيدين. ويقدم هذان الإطاران معاً، إلى جانب سلاسل النتائج ذات الصلة، صورة كاملة عن أداء البرنامج. ووفر استخدام الإطارين المذكورين الأساس للتخطيط، والرصد، والإبلاغ على مستوى المنظمة في ظل الخطة الاستراتيجية (2008-2013) والخطة الاستراتيجية الحالية (2014-2017).

70- ومع الخطة الاستراتيجية الجديدة (2017-2021) فإن البرنامج يغتنم الفرصة لإدماج النتائج الإدارية والاستراتيجية ضمن إطار واحد للنتائج المؤسسية. ويستند إطار النتائج المؤسسية إلى هدفين استراتيجيين مستمدين من الهدفين 2 و17 من أهداف التنمية المستدامة، ويدعمه خمسة أهداف استراتيجية وثماني نتائج استراتيجية على النحو الوارد في هذه الخطة الاستراتيجية (2017-2021). وتشكل الأهداف الاستراتيجية الخمسة محور التركيز البرامجي والتشغيلي للبرنامج، وترتبط بجهود وطنية وعالمية لتحقيق غايات الهدفين 2 و17 من أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى النتائج الاستراتيجية الثماني، توجد الحصائل الاستراتيجية للبرنامج، والنواتج، والأنشطة. وسوف تصاغ بيانات الحصائل الاستراتيجية والنواتج والأنشطة على المستوى القطري تماشياً مع إطار النتائج المؤسسية. وتسمح بيانات الحصائل الاستراتيجية والنواتج والأنشطة الخاصة بالبرنامج، والمرتبطة بفئات موحدة بقدر من المرونة والعرض السياقي للحصائل الاستراتيجية والنواتج والأنشطة على المستوى القطري، بينما تضمن نهجاً متسقاً لقياس الأداء وإعداد التقارير على نطاق البلدان. وسوف يكفل إطار النتائج المؤسسية اتساق التصميم والرصد والإبلاغ بالنسبة للخطط الاستراتيجية القطرية على نطاق مكاتب البرنامج. وسيشكل اعتماد إطار النتائج المؤسسية خطوة أخرى على طريق مواءمة أنشطة الرصد والإبلاغ المتعلقة بالنتائج في البرنامج مع الأنشطة النظيرة في وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما اليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

71- وتماشياً مع الأعراف الدولية، تقع على السلطات الوطنية مسؤولية رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ومجموعة مختارة من المؤشرات الوطنية ودون الوطنية والمواضيعية، وذلك بمساعدة من المنظمات الدولية.⁽³⁹⁾ وستشمل إدارة أداء البرنامج تتبع مؤشرات الحصائل ومؤشرات العمليات ومؤشرات النواتج ومؤشرات الأنشطة. وسيجري الإبلاغ عن قيم إنجاز الحصائل والنواتج في تقارير أداء سنوية على المستويين القطري والعالمي.

72- وبغية ضمان الرصد المتسق لمؤشرات إطار النتائج المؤسسية سيقوم البرنامج بتحديث إطاره المعياري للرصد، بما في ذلك من خلال تعديل الإجراءات التشغيلية الموحدة للرصد ومتطلبات الرصد الدنيا. كما سيتم تحديث كل التوجيهات المؤسسية المتعلقة بالرصد، وستجري مواءمة جميع الأطر المنطقية مع النتائج الاستراتيجية والأهداف الاستراتيجية الجديدة وستضم عناصر التخطيط والمؤشرات الجديدة. كما سيعمل البرنامج على إرساء نماذج تمويل مستدامة لنظم التقييم والرصد بما يمكنه من النهوض باستخلاص النتائج على مستوى الحصائل والإبلاغ عنها.

سادساً- الإطار المالي للبرنامج(40)

73- سيكون إطار الميزانية للخطة الاستراتيجية، الذي سيوضع في سياق استعراض الإطار المالي الحالي، أساسياً لتنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية. وبغية تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد، والبرهنة على القيمة المحققة مقابل المال المنفق، وتحسين اتخاذ القرارات، فإن الإطار المالي الجديد يهدف إلى تعزيز الترابط بين الموارد والنتائج. وسيستند هذا الإطار إلى الاستعراض

(39) وثيقنا الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة E/CN.32016/2 و E/CN.32016/3. 2016. تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتقرير الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات لرصد فترة ما بعد عام 2015.

(40) يمكن أن يوفر النص المتعلق باستعراض الإطار المالي في النسخة النهائية للخطة الاستراتيجية مخططاً عاماً للكيفية التي يزمع فيها البرنامج ضمان تكامل الخطة الاستراتيجية، والخطط الاستراتيجية القطرية، واستعراض الإطار المالي، وإطار النتائج المؤسسية، دون الخوض في التفاصيل، نظراً لأن ذلك سيُعرض في وثائق السياسة ذات الصلة.

الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، في حين سيستخلص الدروس في الوقت ذاته من منظمات الأمم المتحدة الأخرى حسب الاقتضاء.

74- وكجزء من الإطار المالي الجديد، سيبسّر نهج ميزانية الحافظة القطرية تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية. وستكفل ميزانية الحافظة الأكثر تبسيطاً ومرونة وضوح الصلات بين التخطيط الاستراتيجي والأداء المالي والتشغيلي.

75- وتعتبر ميزانية الحافظة القطرية مفهوماً مختلفاً كل الاختلاف عن الاستخدام الحالي للمشروعات المتعددة ذات تواريخ الاستهلاك والانتهاج الخاصة بكل منها. فالميزانية وترتكز على السنة التقويمية، وهي مرتبطة بغايات ونتائج أهداف التنمية المستدامة. وبما أن الخطط الاستراتيجية القطرية ستشمل كل الحصائل المزمعة التي سيدعمها البرنامج في البلد المعني، فإن هيكل الميزانية المقابل سيوفر صلات واضحة بدءاً من الاستراتيجية المؤسسية إلى تمويل الحصائل الاستراتيجية للبرنامج، وسيقمّن البرنامج من تخطيط حافظته الكاملة من الأنشطة كل عام. وستؤدي ميزانية الحافظة القطرية إلى الابتعاد عن الاعتماد الحالي على المدخلات ومكونات التكلفة للمشروعات الفردية. ومن المنتظر أن ينهض ذلك بقدرة البرنامج على الاستجابة بكفاءة؛ وعلى تحديد أولويات الاحتياجات التشغيلية؛ والمساهمة بشكل أفضل في تحسين الإدارة، والإبلاغ، والتحليل في المجال المالي بغية توفير بيانات أفضل عن كفاءة التكاليف؛ وتيسير تعبئة الموارد.

76- وسيعرض الإطار المالي المعدل ومفهوم ميزانية الحافظة القطرية في وثيقة سياسات منفصلة ستُرفع إلى المجلس للموافقة عليها.

الملحق الأول

غايات ومؤشرات (1) هدفى التنمية المستدامة 2 و17 ذات الصلة

- 1- إن غايات هدفى التنمية المستدامة 2 و17 ذات الصلة بالنتائج الاستراتيجية هي:
- 2- الغاية 2-1: القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030.
- 3- مؤشرات غاية التنمية المستدامة 2-1: (2)
 - ◀ مدى انتشار نقص التغذية؛
 - ◀ حجم المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.
- 4- الغاية 2-2: وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025.
- 5- مؤشرات غاية التنمية المستدامة 2-2:
 - ◀ مدى انتشار التقزم (الطول بالنسبة للسن أقل من 2- انحراف معياري من الوسيط الذي حددته منظمة الصحة العالمية ضمن معايير نمو الطفل) بين الأطفال دون سن الخامسة؛
 - ◀ مدى انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة إلى الطول أكثر من 2+ أو أقل من 2- انحراف معياري من الوسيط الذي حددته منظمة الصحة العالمية ضمن معايير نمو الطفل) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنفا حسب النوع (الهزال وزيادة الوزن).
- 6- الغاية 2-3: مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون، بما في ذلك من خلال ضمان الأمن والمساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030.
- 7- مؤشرات غاية التنمية المستدامة 2-3:
 - ◀ حجم الإنتاج لكل وحدة عمالة حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعية/الحرارية؛

(1) اتفقت الدول الأعضاء على هذه المؤشرات أثناء الدورة 47 للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة. يرجى الرجوع إلى المرفق الرابع من القرار (E/CN.3/2016/2/Rev.1) للاطلاع على القائمة النهائية للمؤشرات المقترحة لأهداف التنمية المستدامة.

<http://unstats.un.org/unsd/statcom/47th-session/documents/2016-2-IAEG-SDGs-Rev1-E.pdf>

(2) بالنسبة لغاية التنمية المستدامة 2-1، فإن البرنامج يعبر أيضا درجة استهلاك الأغذية مؤشرا هاما. و"درجة استهلاك الأغذية" هي درجة يقيسها البرنامج وتُحسب باستخدام وتيرة الاستهلاك من المجموعات الغذائية المختلفة التي تستهلكها الأسرة خلال الأيام السبعة السابقة للمسح. وهذا المؤشر في مؤشر "الحصول على الأغذية"، ويستند إلى كل من التنوع الغذائي، وتيرة الاستهلاك من المجموعات الغذائية. ودرجة استهلاك الأغذية تمثل مؤشرا فرعيا وطنيا ذا صلة من الناحية التشغيلية، ولذا يدرج في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة كمؤشر عالمي لهذا السبب. ومع ذلك، فإن درجة استهلاك الأغذية مؤشر مؤسسي مثبت لدى البرنامج ويجمع في أكثر من 50 بلدا وله تاريخ تشغيلي يزيد عن 10 سنوات، ومكّن المنظمة من تقييم ورصد الحصول على الأغذية واستهلاكها في البلدان النامية. وقد استخدمت العديد من المؤسسات بما فيها البنك الدولي درجة استهلاك الأغذية كمؤشر تشغيلي خلال السنوات القليلة الماضية. وفي حين أن تعريف درجة استهلاك الأغذية هو أنه مؤشر مركب، فإن بيانات وتيرة الأغذية التي يتم جمعها لحسابها توفر مستودعا غنيا بالبيانات التي يمكن استخدامها بمجموعة متنوعة من الطرق. وعلى سبيل المثال، يمكن تحليل مدى كفاية المغذيات من بيانات التوتيرة الخام، ويمكن تكيف الدرجات غير المرجحة أو المرجحة ترجيحيا مختلفا لتعكس الاختلاف الغذائي حسب الثقافة والمنطقة الجغرافية، أو لمراعاة العوامل الموسمية، أو لإعطاء الأولوية للعادات الغذائية التي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة. وسوف يواصل البرنامج دعم البلدان في استخدام درجة استهلاك الأغذية لرصد الأمن الغذائي والتغذية، وخاصة فيما يتعلق بالغاية 2-1 من أهداف التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء، وسيظل من المؤشرات التشغيلية الأساسية في إطار النتائج الموسمية.

- ◀ متوسط دخل منتجي الأغذية صغار الحجم، حسب نوع الجنس والانتماء الأصلي.
- 8- الغاية 2-4: ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسن تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030.
- 9- مؤشرات غاية التنمية المستدامة 2-4:
- ◀ نسبة المنطقة الزراعية التي تجري فيها زراعة إنتاجية ومستدامة.
- 10- الغاية 17-3: حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية.
- 11- مؤشرات غاية التنمية المستدامة 17-3:
- ◀ الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون بين بلدان الجنوب كنسبة من إجمالي الميزانية المحلية؛
- ◀ حجم تحويلات العاملين (بالدولار الأمريكي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الكلي.
- 12- الغاية 17-9: تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- 13- مؤشرات غاية التنمية المستدامة 17-9:
- ◀ القيمة الدولارية للمساعدة المالية والتقنية (من خلال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي) الملتمزم بها للبلدان النامية.
- 14- الغاية 17-14: تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- 15- مؤشرات غاية التنمية المستدامة 17-14:
- ◀ عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة.
- 16- الغاية 17-16: تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.
- 17- مؤشرات غاية التنمية المستدامة 17-16:
- ◀ عدد البلدان التي تبلغ عن تحقيق تقدم في أطر رصد فعالية التنمية متعددة أصحاب المصلحة التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الملحق الثاني

القيم الأساسية للبرنامج

إن القضاء على الجوع هو أكثر من مجرد حلم طموح بإرساء عالم من البطون الممتلئة - إنه غاية عالمية دعا زعماء العالم إلى تحقيقها بحلول عام 2030. أنه يمثل إنهاء الجوع المزمن، وسوء التغذية، وانعدام الأمن، وأنه ما تستحقه الإنسانية، وشرط ضروري لكي نجسد كامل إمكاناتنا. وكلما اقتربنا من هذا الهدف زادت المنافع التي نجنحها. على أنه للوصول إلى القضاء على الجوع في غضون 15 عاماً فإننا نحتاج إلى أرفع مستويات السلوك المؤسسي إزاء من نخدمهم من الناس، والمجتمعات المحلية، والحكومات، ونحو شركائنا، والمجتمعات، والعالم الذي نعيش فيه.

الالتزام بالمبادئ الإنسانية

1- يتحرك البرنامج بفعل الحاجة إلى الاستجابة للألام الإنسانية ومساعدة بني البشر حينما لا يكون لهم من ملاذ آخر يلجأون إليه. وسيستخدم البرنامج الأغذية والمساعدات ذات الصلة لتلبية الاحتياجات الفورية والنهوض بالأمن الغذائي والتغذية. وهو ملتزم بأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقيم المبادئ المطروحة في إعلان الألفية. ولن يستعمل البرنامج المساعدة الغذائية، في أي وقت وتحت أي ظرف، كوسيلة لممارسة الضغط السياسي أو الاقتصادي. وسيلتزم البرنامج بالمبادئ الإنسانية الأساسية⁽¹⁾ المدرجة أدناه عند تقديم المساعدة الغذائية وغيرها من أنواع المساعدة استجابة للاحتياجات الإنسانية⁽²⁾.

المبادئ الإنسانية الأساسية	
الإنسانية	سوف يسعى البرنامج لمنع المعاناة الإنسانية والتخفيف من وطأتها أينما وُجدت وسوف يستجيب بتقديم المساعدة الغذائية حسب الاقتضاء. وسوف يقدم المساعدة بطرق تحترم الحياة والصحة والكرامة.
الحياد	سوف يتفادى البرنامج الوقوف إلى جانب أي من أطراف النزاع ولن يقم نفسه في أي جدال ذي طابع سياسي أو عنصري أو ديني أو عقائدي. ولن تقدم المساعدة الغذائية للمحاربين النشطين.
عدم التحيز	الاحتياجات وحدها هي التي ستوجه مساعدات البرنامج، ولن يمارس أي تمييز على أساس الأصل العرقي أو القومية أو الرأي السياسي أو الجنس أو العنصر أو الدين. وسوف تُوجّه المساعدة في بلد ما إلى أولئك الذين يتعرضون لأكبر خطر بعد إجراء تقييم سليم يراعي الاحتياجات المختلفة ومدى تعرض النساء والرجال والأطفال.
الاستقلال التشغيلي	سيقدم البرنامج المساعدة بطريقة تشغيلية مستقلة عن أي أهداف سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو غيرها قد تكون لدى أي طرف فيما يتعلق بالمناطق التي تُقدم فيها مثل هذه المساعدة.

محورية الحماية واعتبارات حقوق الإنسان

2- إن البرنامج ملتزم بقيم، وغايات، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويعتبر تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي هدفاً أساسياً للأمم المتحدة. ومن خلال ولايته المتمثلة في مكافحة الجوع فإن البرنامج ملتزم بضمان عدم مفاقمته أو خلقه للمخاطر للناس عبر حضوره أو مساعدته، بل إنه يلتزم عوضاً عن ذلك السبل اللازمة لتعزيز سلامة الناس، وكرامتهم، وعزتهم. وبقيامه بذلك فإن البرنامج يقر بالصلات التي تربط المخاطر التي تهدد حقوق الإنسان الأساسية بالجوع، كما ويقر بقدرة المساعدة الغذائية على مساندة سلامة الناس وصون كرامتهم.

(1) وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار رقم 182/46، المعتمد عام 1991، على المبادئ الإنسانية المتمثلة بالإنسانية، وعدم التحيز، والحياد. وأضيف المبدأ الرابع وهو الاستقلال عام 2004 بموجب القرار رقم 114/58.

(2) انظر أيضاً "المبادئ الإنسانية" (WFP/EB.A/2004/5-C).

المساءلة أمام السكان المتضررين

3- يخضع البرنامج للمساءلة أمام السكان المتضررين، وذلك بالنسبة لتحقيق النتائج في التصدي للجوع وللطريقة التي تُنفذ بها البرامج على حد سواء. ويدعو هذا المتطلب إلى الانخراط المنتظم والهادف للناس، بما في ذلك الشرائح الأشد تهميشاً، في كل مراحل دورة المشروعات، لضمان إسماع صوت الناس عند اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم. ويساعد ارتكاز البرامج على المعلومات المترددة من المجتمعات المحلية المتضررة على ضمان التحديد والفهم الصحيحين للاحتياجات وتعديل البرامج حسب الاقتضاء، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى برامج أشد فعالية.

وحدة الغاية، والنزاهة، والتفاني

4- من المفروض أن تكفل وحدة الهدف والهوية المؤسسية المتينة قيام كل فرد في البرنامج بالعمل وفقاً للسياسات والاستراتيجيات الأساسية التي تشكل الرابط الجامع للمنظمة. وتكمن نقطة القوة الرئيسية الكبرى للبرنامج في نساته ورجاله المتفانين الذين يعملون في مختلف أرجاء العالم ويكفلون الحصول على الغذاء المغذي ووجود الحلول المستدامة، وذلك في ظل ظروف صعبة في غالب الأحيان حيث تتعاظم التهديدات والمخاطر الأمنية المحدقة بالسلامة الشخصية. ويستقي العاملون المتفانون في البرنامج من معين لا نظير له من الخبرات في توفير الأغذية المغذية، والاتصالات، والأمن الغذائي، وتقدير الاحتياجات، والتأهيل بعد حالات الطوارئ، وتنمية القدرات الأطول أجلاً، وينفذون العمليات بنزاهة وباحترام للكثيرين من الأشخاص، والمنظمات، والبيئات الذين يحتك بهم البرنامج.

العمل مع الآخرين/الالتزام بمبادئ الشراكة

5- إن تحقيق هدف القضاء على الجوع يتطلب من البرنامج أن يعمل كجزء من منظومة يساعد فيها بنشاط على صياغة الطريقة التي يتفاعل فيها الشركاء ويرتبطون ببعضهم بالانخراط في شراكات تشغيلية ومعرفية مع منظمات توفر مهارات وموارد تكميلية تكفل النهوض إلى أعلى درجة بالقيمة المقدمة إلى من يخدمهم من الناس. وسيقتضي ذلك انخراطاً طويلاً الأجل مع جهات فاعلة رئيسية، بما في ذلك الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والشركات الخاصة، والمؤسسات الدولية، وهيئات البحوث، من أجل تطوير شراكات متينة وخطوات ملموسة للمضي قدماً بالاستناد إلى الطلبات ذات السياق المخصوص ونقاط قوة البرنامج وخبرته. ويلتزم البرنامج بالعمل مع الشركاء الذين يشاطرونه قيمه ويعملون على أساس معايير مماثلة.

6- ويعد البرنامج أحد الموقعين على مبادئ الشراكة لعام 2007 المحددة في المنتدى الإنساني العالمي للأمم المتحدة،⁽³⁾ والذي تتمثل متطلباته الخمسة بما يلي:

- ← المساواة؛
- ← الشفافية؛
- ← النهج الموجه نحو تحقيق النتائج؛
- ← المسؤولية؛
- ← التكامل.

7- وسيواصل البرنامج الالتزام بمبادئ المنتدى الإنساني العالمي، غير أنه يفضل مصطلح "الإنصاف" بدلاً من "المساواة" لأن جميع الشركاء يساهمون بشيء ما في العلاقة التعاونية، ويجب احترامهم بصرف النظر عن حجمهم أو وضعهم. فضلاً

⁽³⁾ انظر: www.globalhumanitarianplatform.org

عن ذلك يلتزم البرنامج بمبادئ استراتيجية وتحوطية،⁽⁴⁾ وذلك لضمان أن تكون علاقته مرتبطة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وفعالة من حيث التكاليف، ولا تشكل خطراً مفرطاً أو أذى لسمعة البرنامج، أو وضعه، أو كفاءته التشغيلية.

النهج عملي المنحى المؤثر في الميدان

8- تشكل الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، وستظل، وجهة التركيز الرئيسية لموظفي البرنامج المتفانين حول العالم. وتعتبر الرشاقة في توسيع أو تضيق نطاق العمليات لتلبية الاحتياجات المتغيرة عنصراً حاسماً في ذلك. وبالمثل، وحينما تندلع حالات الطوارئ، فإن على البرنامج أن يكون مستعداً للتنفيذ بكفاءة بأسرع ما يمكن في المناطق المنكوبة في مختلف أنحاء العالم.

9- وتعد ثقافة التنفيذ السريع للبرنامج، وحضوره الميداني العميق في 80 بلداً، ونطاق عملياته جميعاً من الأصول التي ينبغي الحفاظ عليها وتعزيزها عبر التركيز المتواصل على الأثر على المستوى القطري من خلال برامج حسنة التوجيه ورفيعة الجودة وصالحة للتطبيق في طائفة متنوعة من السياقات، وبما يتماشى مع الأولويات الوطنية.

المساءلة والشفافية

10- يلتزم البرنامج بالشفافية والمساءلة في إدارة موارده بغية ضمان التحقيق الفعال لأهدافه الاستراتيجية. ويؤمن البرنامج بثقافة التعلم التي تتيح القيام بالتدخلات المستندة إلى البيانات لتسليم النتائج بطريقة متممة بالفعالية من حيث التكلفة. ودعماً للعمليات العالمية بأشد الطرق فعالية فإن البرنامج يدير بنية تحتية إدارية رشيقة وكفؤة تتسم بقسط عال من الشفافية والمساءلة. والبرنامج ملتزم بمبادئ وممارسات عمليات التقييم المستقلة، والموثوقة، والمفيدة؛ ويتمتع مكتب التقييم فيه بالاستقلال عن وظائف الإدارة الأخرى. وتحدد سياسة التقييم في البرنامج 2016-2021⁽⁵⁾ الرؤية والاتجاه الاستراتيجيين لتضمين التقييم في كل أرجاء البرنامج، وخارج نطاق مكتب التقييم، بما يكفل تعزيز أنشطة السياسة والبرمجة المستندة إلى البيانات على امتداد البرنامج. ويلتزم البرنامج التزاماً قوياً بالإدارة المالية السليمة، والرقابة الداخلية، والمحاسبة، وكان أول منظمة في الأمم المتحدة تنفذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتقدم بياناً سنوياً عن ضمان فعالية الرقابة الداخلية، ولديه طائفة واسعة من أجهزة الرقابة التي تكفل خضوع كافة جوانب عملياته في المقر وعملياته الميدانية للمراجعة المستقلة والتقييم بصورة منتظمة. وكما تبرز وثيقة "سياسة مكافحة التدليس والفساد"⁽⁶⁾ فإن البرنامج لا ولن يتسامح أبداً مع أي ممارسات للتدليس و/أو الفساد و/أو التواطؤ في عملياته. ويدرك البرنامج التأثيرات السلبية التي يمكن أن تلحقها هذه الممارسات بأنشطته وعملياته، وهو ملتزم بمنعها وبتخاذ إجراءات صارمة حيثما يمكن أن تحدث.

(4) انظر أيضاً "استراتيجية الشراكة المؤسسية للبرنامج (2014-2017)، الفقرات 21-26.

(5) WFP/EB.2/2015/4-A/Rev.1

(6) WFP/EB.A/2015/5-E/1

الملحق الثالث

تقييم المخاطر المتعلق بالخطة الاستراتيجية 2017-2021

فئة المخاطر	المخاطر	السبب	الأثر	جدية المخاطرة	تدابير التخفيف
مؤسسية	العجز عن الوفاء بالالتزامات الإنسانية	تتطلب ولاية البرنامج أن يضطلع بدور قيادي في حالات الطوارئ	قد تتأثر قدرة البرنامج على الاستجابة بفعل الطلبات المتنافسة والافتقار إلى الموارد. وربما تعاني سمعة البرنامج كمنظمة مستجيبة لحالات الطوارئ.	متوسطة	استكمال آليات الاستجابة المؤسسية لحالات الطوارئ، من قبيل بناء قدرات الموظفين، وقوائم موظفي الاستجابة في حالات الطوارئ، ووضع القوائم، وآليات التمويل بالسلف.
مؤسسية	تحديات أمام التكيف بهدف دعم البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خطة عام 2030	تتطلب المسؤوليات النابعة من خطة عام 2030 أن يدعم البرنامج الحكومات في حالات الطوارئ من خلال تقديم المساعدة الإنسانية، وكذلك في حالات الانتعاش أو حالات الفقر الهيكلي، بما في ذلك من خلال الدعم المخصص لتعزيز القدرات في هذا المضمار	قد يفتقر البرنامج إلى الموارد ووجهة التركيز للتمكن من العمل كشريك فعال في توفير الدعم لتعزيز القدرات.	متوسطة	إدماج وإنجاز إطار أثر البرنامج. تحديث وتنقيح برنامج البرنامج، ورصد التوجيه المتعلق بالمساعدة التقنية وبتعزيز قدرات البلدان. تدريب موظفي البرنامج. تعزيز الشراكات.
مؤسسية	عدم كفاية البيانات للبرهنة على الأثر، وعدم كفاية النظم والقدرات لقياس وتحليل النتائج على مستوى الحصائل	يفتقر البرنامج إلى الآليات والاستثمارات اللازمة لاستخلاص البيانات على مستوى الحصائل، كما يواجه متطلبات مساءلة متزايدة.	نظم الرصد المؤسسي لدى البرنامج لا تيسر قيامه بالتقدير على مستوى الحصائل، وتحد من قدرة البرنامج على الإدارة من أجل النتائج استناداً إلى تحليل ما ينجح وما لا ينجح. ونتيجة لذلك، قد لا يكون البرنامج قادراً على البرهنة على مدى تحقيقه لأهداف خطة عام 2030 الخاصة به - وقد لا يكون من الجلي أن البرنامج يحقق النتائج على نحو يتسم	متوسطة	إرساء نماذج تمويل مستدام لعمليات التقدير، والرصد والتقييم. إدراج الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بعمليات التقدير، والرصد، والتقييم ضمن إدارة أداء الموظفين. إرساء نظم لاستخلاص النتائج والإبلاغ عنها على مستوى الحصائل.

تدابير التخفيف	جدية المخاطرة	الأثر	السبب	المخاطر	فئة المخاطر
		بالكفاءة والفعالية من حيث التكاليف.			
التنفيذ والاستعراض المتواصل لشرائح البرنامج مع مراعاة المتطلبات والفجوات الجديدة.	متوسطة	قد لا يكون البرنامج قادراً على تحقيق النتائج الاستراتيجية المدرجة في الخطة الاستراتيجية 2017-2021.	ثمة تركيز متزايد على الشراكة وأوجه التكامل، في حين أن مستوى إتاحة وقدرة الشركاء المتعاونين، بما في ذلك النظراء الحكوميين، محدود. وتتطلب خطة عام 2030 شركاء بمجموعات مهارات مختلفة تتناسب مع البيئة المتغيرة.	افتقار الشركاء المتعاونين إلى القدرات	برامجية
التحديد الواضح لمجموعات المهارات المطلوبة على المستوى المؤسسي، وربط ذلك بأدوات بناء القدرات. رحلة التعلم البرامجي وتطوير الفرص المتاحة للموظفين الوطنيين. ربط إطار تنفيذ المسار الوظيفي بالتزامات خطة عام 2030.	عالية	قد يؤدي الافتقار إلى مهارات الموظفين إلى عدم التناظر بين مواصفات الموظفين اللازمة من جهة والمتاحة من جهة أخرى. وربما تكون هياكل الإدارة والرقابة في البرنامج عاجزة عن مواكبة الالتزامات مما يؤدي إلى رداءة النتائج والاستخدام غير الكافي للموارد.	تتطلب التزامات خطة عام 2030 مهارات الموظفين في مجالات مثل عمليات الإغاثة الإنسانية، والحد من مخاطر المناخ والكوارث، والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، والتغذية، والشراكات، وتقوية القدرات مع الشركاء الوطنيين	الافتقار إلى مجموعات مهارات الموظفين اللازمة لمبادرات خطة عام 2030.	برامجية
تنفيذ إطار أثر البرنامج المتعلق بالإطار المالي البرهنة لأصحاب المصلحة على آثار أنشطة البرنامج. إعادة توجيه علاقات الجهات المانحة للبرنامج ونهج تعبئة الأموال نحو متطلبات خطة عام 2030.	عالية	قد يعجز البرنامج عن أن يكون الشريك المفضل في دعم البلدان لتحقيق خطة عام 2030	يتزايد التنافس على الموارد المتضائلة في حين تدعو الحاجة إلى الاستثمارات لمواءمة مجموعات مهارات الموظفين مع التزامات خطة عام 2030.	بيئة تمويلية صعبة	سياقية